



APA
الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين
International Association For Experts & Political Analysts

المقتطف اليومي للصحف الصهيونية

الثلاثاء 11 تشرين الأول 2022

أبرز عناوين الصحف

"يديعوت أحرونوت":

- مصادر أمنية: يجب نقل حراسة الحواجز في غلاف القدس لشركات مدنية، لان المهمة صعبة على الجنود والمجنندات ابناء الثامنة عشرة
- وضع رجل الأمن الذي اصيب بعملية شعفاط غير مستقر
- على وشك التوصل الى اتفاق مع لبنان، وتفاوض اميركي من امكانية التوقيع على الاتفاق قريبا
- نتنياهوو: خضوع لحزب الله الذي سيتسلح من عائدات الغاز لمحاربة اسرائيل
- العليا الاسرائيلية تلزم نتياهو بإعادة الاموال التي حصل عليها من ابن عمه وقيمتها 270 ألف دولار
- لبيد يندد بالقصف الروسي لكيف

"معاريف":

- المطاردة والتوتر الأمني: مواصلة البحث عن منفذ عملية حاجز شعفاط
- يقتربون من التوقيع على الاتفاق مع لبنان
- التماس الى العليا لمنع الحكومة الانتقالية من التوقيع على الاتفاق مع لبنان
- صبي هدد باغتيال نتياهو وبعد التحقيق معه أطلق سراحه بكفالة والده

-انتقام الجسر: روسيا تقصف العاصمة كييف ردا على تفجير الجسر

"هآرتس":

-التوصل الى اتفاق في المفاوضات مع لبنان والتوقيع قريبا

التحقيق مع عملية حاجز شعفاط: فشل ذريع للقوة العسكرية

بوتين سيواصل الحرب على اوكرانيا

-لبيد يندد بالعملية في كييف

-قضاة المحكمة العليا يقرون بالإجماع السماح للتجمع بخوض الانتخابات

-إلزام نتنياهو بإعادة 270 ألف دولار حصل عليها من ابن عمه بشكل غير قانوني

"تايمز أوف إسرائيل":

. لبنان يتلقى اقتراحًا أميركيًا جديدًا "مُرضيًا" للصفقة البحرية مع إسرائيل

. اعتقال 6 فلسطينيين في مواجهات خلال الاحتفال بالمولد النبوي في القدس

. دفن الجندي التي قُتلت في إطلاق النار على حاجز أمني، مع دخول البحث عن المشتبه به يومه الثالث

* * *

عين على العدو الثلاثاء 11-10-2022

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المواقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

الشأن الفلسطيني:

- المتحدث باسم جيش العدو: قوات الجيش والشاباك وحرس الحدود اعتقلت خلال الليل 10 مطلوبين فلسطينيين من أنحاء الضفة الغربية وصادرت أسلحة.
- إنقاذ بلا حدود: إصابة 3 مستوطنين بينهم مجند، كما لحقت أضرار في العديد من مركبات وحافلات المستوطنين، في أكثر من 14 عملية رشق حجارة وزجاجات حارقة وإطلاق نار خلال الـ 24 ساعة الماضية في مناطق الضفة الغربية ومحيط القدس.

- **ايهود يعاري-القناة 12:** مصادر رفيعة في رام الله: السلطة الفلسطينية تعمل على طرح "تسوية" مع المطلوبين، بموجبها يسلم المسلحون أسلحتهم، ويتم تجنيدهم في قوات السلطة، لكن أعضاء مجموعة "عرين الأسود" ما زالوا يرفضون.
- **قناة كان العبرية:** في المنظومة الأمنية يقدرون أن منفذ عملية شعفاط لا يزال في منطقة المخيم، ويتلقى المساعدة من السكان وسيحاول الوصول إلى مناطق السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، وعلى غير العادة - حذر مسؤولون أمنيون السكان من مساعدته.
- **موقع القناة 7:** وصل وزير الجيش بيني غانتس إلى حاجز شعفاط مساء اليوم مع قائد منطقة القدس في الشرطة دورون تورغمان وقائد حرس الحدود والعديد من القادة، وتم خلال الزيارة اطلاعه على أهم نقاط التحقيق في عملية إطلاق النار التي قتلت فيها الرقيب الراحلة نوعا لآزار.
- **قناة كان العبرية:** استمرار مطاردة منفذ عملية حاجز شعفاط: اعتقلت "الشرطة الإسرائيلية" والشاباك فلسطينيين اثنين من المشتبه بهم لاستجوابهم، وبحسب مصادر فلسطينية، فإن أحد المعتقلين هو من أحد أفراد عائلة المنفذ.

الشأن الإقليمي والدولي:

- **بيان من رئيس مجلس الأمن القومي:** تم تلبية جميع مطالبنا، وتم إصلاح التغييرات التي طلبناها، لقد حافظنا على مصالح إسرائيل الأمنية، ونحن في طريقنا إلى اتفاق تاريخي.
- **يديعوت أحرونوت:** "مسؤول في إسرائيل": الخرائط ونص الاتفاقية مع لبنان ستنشر بعد المصادقة عليها من الجانبين.
- **سفير أوكرانيا في تل أبيب يفغين كورنيشوك ليديعوت:** طالبنا إسرائيل منذ شهرين بمساعدات عسكرية، لكن دون أي رد، تحدثنا إلى رئيس الوزراء ووزير الخارجية، ولا أعرف ما الذي يجب أن يحدث حتى تغير إسرائيل سياستها، وفقاً لاستطلاعات السفارة، فإن أكثر من 80% من الجمهور في إسرائيل يدعمون أوكرانيا، لكنهم فشلوا في الحديث عن المساعدات العسكرية بسبب الخوف أو الأمن القومي بشأن القوات الروسية في سوريا وجميع أنواع نظريات المؤامرة التي لا وجود لها.
- **موقع والا العبري:** مسؤول أميركي كبير لموقع والا: "المبعوث عاموس هوكستين أرسل إلى إسرائيل" ولبنان، الصيغة النهائية لاتفاق الحدود البحرية، وهي نسخة معدلة بعد بعض التغييرات التي أعقبت تعثر المفاوضات قبل أيام بسبب رفض "إسرائيل" قبول التعديلات اللبنانية، "نحن قريبون جداً من التوصل إلى اتفاق."

- موقع والا عبري: السفارة الروسية في "إسرائيل" تهاجم تصريحات رئيس الحكومة يائير لابيد التي نشرت في أعقاب القصف الروسي في أوكرانيا: "سمعنا إدانة شديدة من كبار المسؤولين الاسرائيليين للهجوم على ما وصفه بالسكان المدنيين، بينما أعلنت وزارة الدفاع الروسية عن استهداف منشآت خاضعة للسيطرة العسكرية ومنشآت اتصالات وأنظمة طاقة، إسرائيل اختارت للأسف التزام الصمت خلال ثماني سنوات من الهجمات الإرهابية الأوكرانية المتواصلة على المدنيين في دونباس، وتغض الطرف عن الاعتداء القاتل على قافلة للاجئين في منطقة خاركيف، إن القتل الوحشي للمدنيين على أيدي النازيين الجدد في كوبيانسك ومدن أخرى والهجوم الإرهابي الأخير على الجسر في شبه جزيرة القرم وجرائم أخرى لا حصر لها من قبل النظام في كييف."
- المتحدث باسم جيش العدو: "إسرائيلي عبر الحدود نحو الأردن صباح الإثنين، اعتقل واستجوب، وأعيد إلى إسرائيل."

الشأن الداخلي:

- القناة 12 العبرية: ينوي رئيس الوزراء لابيد التصويت في الحكومة على الاتفاق مع لبنان بعد المصادقة النهائية من قبل الأطراف، ثم طرحه في الكنيست، أي المصادقة عليه قبل الانتخابات إذا تم التوقيع عليه.
- تحديث من مستشفى هداسا عين كارم: لا تزال حالة ديفيد موريل، حارس الأمن الذي أصيب في عملية حاجز شعفاط، غير مستقرة وخطيرة، يرقد الآن تحت التخدير والتنفس الصناعي في وحدة العناية المركزة لجراحة المخ والأعصاب، عائلته تطلب من الجمهور الدعاء له بالشفاء.

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- إيتمار بن غفير: غانتس ولابيد تخليًا عن النقب لمنصور عباس، والضفة لأبو مازن، والقدس للمتمردين، والجنوب لحماس والآن الشمال لحزب الله.
- وزير الأمن الداخلي عومر بارليف: "إذا فشلنا في إيقاف التصعيد الأمني، فسيتعين علينا القيام بعملية عسكرية أوسع."
- يائير لابيد: "أدين بشدة الهجوم الروسي على السكان المدنيين في كييف ومدن أخرى في أوكرانيا، وأبعث بأحر التعازي لأسر الضحايا وللشعب الأوكراني."

مقالات رأي مختارة:

- أورنا مزراحي وبنينا شارفيط باروخ-مباط عال: بات الاتفاق بين "إسرائيل ولبنان في مرحله النهائية قبل توقيعه والمصادقة عليه من جانب الطرفين، واستناداً إلى التسريبات يبدو أنه ينص على ما يأتي: تبني الخط 23 كخط حدودي (لا كحد نهائي)، لكن ليس بكامله، إذ ستبقى مساحة الـ 5 كم الأولى الموازية للساحل على ما هي عليه، استناداً إلى الخط العائم الإسرائيلي – مع بدء استخراج الغاز من كاريش، والموجود كله في "المياه الاقتصادية الإسرائيلية"، ستبدأ أيضاً الحفريات في حقل الغاز المُحتمل في الجانب اللبناني المُسمّى حقل قانا/ صيدون بوساطة مجموعة دولية تتشكل من شركتي توتال الفرنسية (40٪) وإيني الإيطالية (40٪).
- أما الشركة الروسية فقد انسحبت، وبات الجزء المخصص لها في يد الحكومة اللبنانية – سيتم تعويض إسرائيل عن جزء من حقل قانا (الثلث تقريباً) الموجود ما بعد الخط 23 إلى الجانب الإسرائيلي (كما يبدو بموافقة الشركات المعنية)، في حال بدأ استخراج الغاز من هذا الحقل – أثارت الأخبار عن الاتفاق العديد من ردات الفعل في "إسرائيل"، وبالتحديد من طرف المعارضة السياسية التي انتقدت مضمون الاتفاق بحجة أنه ينص على تقديم تنازلات كثيرة، والتي تساءلت عمّا إذا كانت حكومة تصريف الأعمال مخولة بالمصادقة عليه أصلاً، وخصوصاً قبل وقت قصير من الانتخابات (في الأول من تشرين الثاني) – في المقابل، يبذل الجانب اللبناني جهداً لإثبات أن السلطة في لبنان لم تتنازل عن موقفها الأصلي، حتى إنها طلبت تعديلات على الصيغة المعروضة عليها (على الرغم من الإشارة إلى أن الملاحظات ليست جوهرية).
- كذلك خفف نصر الله من حدة التهديدات في خطابه الأخير الذي ألقاه في الأول من تشرين الأول، فتوقف عن تكرار تهديداته، وادعى أن الحديث يدور حول اتفاق مهم للشعب اللبناني على الصعيد الاقتصادي، وأن توقيعه هو مسؤولية السلطة اللبنانية.
- وفي حال تم توقيع الاتفاق، سينسب نصر الله الانتصار إليه بسبب تهديده بضرب منصة كاريش، وسيُدعى أن الاتفاق لا يتضمن أي مكون تطبيعي مع "إسرائيل"، ولا يُشير إلى أي تغيير في العلاقات بين الدولتين – وعلى الرغم من ذلك، فإن التدقيق في بنود الاتفاق التي تم نشرها يشير إلى أنه يتضمن إيجابيات "إسرائيل" ولبنان معاً، ويخلق بينهما وضع الفوز – (Win-Win) عملياً، ماذا سيحقق كل طرف بحسب هذا الاتفاق، وعن ماذا سيتنازل؟
- بالنسبة إلى لبنان الذي يعاني جزاء أزمة اقتصادية هي الأضعب في تاريخه، فإن الأرباح التي سيكسبها هي في الأساس أرباح اقتصادية، إذ ينص الاتفاق على أن الحفريات في حقل صيدون / قانا ستبدأ مباشرة بعد أن كانت الشركات تتفادى الاقتراب من هذه المنطقة – بالطبع لن تكون هناك أرباح فورية من استخراج الغاز، والحديث يدور فقط عن بدء الحفريات، وفي حال تحققت التوقعات بشأن وجود الغاز في المنطقة فإن الاستخراج سيبدأ بعد عدة أعوام.

لكن مع ذلك سيسمح الاتفاق للسلطة في لبنان بإشاعة بعض أجواء الأمل لدى المواطنين اللبنانيين الذين هم على بعد خطوة من إعلان الإفلاس الكلي لمنظومة الكهرباء في الدولة، كذلك يمكن أن يؤدي الاتفاق مع "إسرائيل" في هذا المجال إلى استقطاب جهات غربية (وربما خليجية أيضاً) لمساعدة لبنان. وتتمثل التنازلات اللبنانية الأساسية في قبول لبنان "بالموقف الإسرائيلي" الذي يشير إلى أنه لا حقوق للبنان في حقل كاريش، والموافقة عملياً على ترسيم حدود مع "إسرائيل"، حتى لو كانت حدوداً بحرية فقط، وبشكل جزئي، وهي خطوة امتنع عنها لبنان حتى الآن.

وتجدر الإشارة إلى أن لبنان، وعلى عكس "إسرائيل"، لم يتبنَّ "الخط الأزرق" الذي تم رسمه على طول الحدود البرية بوساطة الأمم المتحدة بعد انسحاب "الجيش الإسرائيلي" من لبنان - بالنسبة إلى "إسرائيل"، فإن التنازل الأساسي هو قبولها بالخط 23، الذي تمسك به لبنان، كأساس لترسيم الحدود. وبذلك تكون تنازلت عملياً عن أغلبية المنطقة المتنازع عليها، والتي كانت تبلغ مساحتها نحو 860 كلم (في السابق كانت "إسرائيل" جاهزة للتنازل فقط عن 55٪ من مساحة المنطقة). لكن عملياً فإن هذا التنازل لا يؤثر كثيراً لأن هذه المنطقة تقع في معظمها في المياه الاقتصادية لا في المياه السيادية التي تمتد إلى 12 ميلاً من الساحل. وفي المقابل، تمت الاستجابة لمطلبين إسرائيليين مهمين، هما:

أولاً: الامتناع عن القيام بتغيير ترسيم الحدود البرية، وترك المنطقة الموازية للساحل بعمق 5 كلم (الخط العائم الإسرائيلي)، ما له أهمية أمنية كبيرة بالنسبة إلى الجيش الإسرائيلي (وليس الخط 23)؛ ثانياً: الموافقة على حصول إسرائيل على تعويضات في أعقاب استخراج الغاز من حقل قانا الذي يمتد إلى أبعد من الخط 23 في "الجهة الإسرائيلية"، في حال وُجد الغاز وتم استخراجه - ومن المهم الإشارة إلى أن الشركات الدولية امتنعت عن العمل في هذه المنطقة بسبب عدم وجود اتفاق بين "إسرائيل" ولبنان. وحتى لو كان التعويض قليلاً بالنسبة إلى "إسرائيل"، فإن الوضع الحالي أفضل من الوضع السابق حين لم يكن ممكناً "لإسرائيل" ولبنان الاستفادة من الغاز في هذا الحقل - وإلى جانب العائد الاقتصادي المتوقع "لإسرائيل"، فإن الترتيبات بشأن الحدود البحرية مع لبنان تعود عليها بعائدات مهمة أخرى تتركز في الأساس فيما يأتي:

على الصعيد الأمني: بالإضافة إلى الاتفاق على عدم إجراء تغييرات بشأن "المسؤولية الإسرائيلية" عن مساحة الـ 5 كلم الموازية للساحل، فإن توقيع الاتفاق وبدء أعمال الحفر في الجانب اللبناني من شأنهما ضمان الهدوء في المنطقة البحرية، وتقليل الحاجة إلى حماية منصة كاريش. وعلى الرغم من أن الاتفاق لن يمنع احتمال أن يجد "حزب الله" مبرراً جديداً لاستئناف تهديداته في حال أراد ذلك، فإن من شأنه أن يكبح جماح الحزب بسبب وجود مصلحة اقتصادية للبنان بالانضمام إلى الدول المصدرة للغاز في المتوسط، وبسبب مشاركة عدد من الدول الغربية في عملية استخراج الغاز (فرنسا

وإيطاليا في الجانب اللبناني، وبريطانيا واليونان في الجانب الإسرائيلي)، وفي السعي من أجل التوصل إلى الاتفاق (الولايات المتحدة) – في المقابل، وفي حال لم يتم التوصل إلى اتفاق، فإن الوضع الأمني المتوتر سيبقى على ما هو عليه، مع احتمال اندلاع معارك مع حزب الله في المنطقة البحرية. – على الصعيد الاستراتيجي: من شأن الاتفاق بين لبنان وإسرائيل أن يحدث تغييراً إيجابياً جوهرياً في العلاقة بين الدولتين اللتين هما في حالة عدا، كما من شأنه أن يفتح الباب أمام تطورات في العلاقة المستقبلية بين الدولتين، على الرغم من نفي هذا الأمر من جانب السلطة اللبنانية الرسمية، كما من جانب الناطقين باسم حزب الله، وعلى رأسهم نصر الله – إذ من المتوقع أن يحاول نصر الله التقليل من أهمية الاتفاق، الذي يجعل ادعاءاته بشأن عدوانية إسرائيل وضرورة حفظ سلاحه ك"حارس للبنان" تفقد معناها.

كذلك تستطيع "إسرائيل" أن تشير إلى مساهمتها في مساعدة لبنان على النهوض باقتصاده المنهار، لأن في استقراره مصلحة لإسرائيل، أما بالنسبة إلى الأبعاد القانونية التي لها علاقة بمسار المصادقة على الاتفاق، والتي يستند إليها معارضو الاتفاق داخل "النظام السياسي الإسرائيلي" فهي على الشكل الآتي:

الإطار القانوني: قانون ترتيبات الحكم والقضاء كما تم تعديله في العام 2010، وقانون أساس الاستفتاء العام للعام 2014 يقران بأن التنازل من خلال اتفاق عن منطقة سيادية تابعة للدولة يجب أن تصادق عليه أغلبية أعضاء الكنيست في استفتاء عام، إلا في حال المصادقة عليه بأغلبية 80 عضو كنيست – كذلك تم سابقاً الاستناد إلى قاعدة يتم وفقها عرض الاتفاقات الدولية على الكنيست قبل المصادقة عليها في الحكومة، باستثناء – حالات الطوارئ والأوضاع السرية، كما يمكن أن يتم عرض الاتفاقيات السياسية المهمة للمصادقة في الهيئة العامة للكنيست – ولا يبدو واضحاً إذا ما كان من الممكن اعتبار الاتفاق الحالي "اتفاقاً سياسياً مهماً"، كذلك تجدر الإشارة إلى أن هذه الممارسات ليست موجودة في نص قانوني، ومن غير الواضح إن كان هناك شرط قانوني يمكن الاحتكام إليه، وما هو حجمه الدقيق – هذا بالإضافة إلى صلاحيات حكومة تصريف الأعمال المحدودة في المجال السياسي، ذلك بأن الامتحان الأساسي المسير لعمليها هو ضبط الوضع، إلا في حال بروز حاجة جماهيرية ملحة.

موضوع السيادة البحرية: بحسب القانون الدولي فإن الأميال الـ 12 الأولى بعد الساحل هي مياه إقليمية تابعة لسيادة الدولة، والمنطقة ما بعد المياه الإقليمية هي مياه اقتصادية. ففي المنطقة الاقتصادية يحق للدول استغلال الموارد الاقتصادية في المنطقة، لكن الحديث لا يدور عن المياه السيادية للدولة. وبالتالي فإن الاتفاق على تقسيم هذه المنطقة، وبالتحديد الاتفاق على تقسيم الموارد الموجودة في المياه الاقتصادية التابعة لأكثر من دولة، لا يعد تنازلاً عن المنطقة السيادية

للدولة، ومن هنا لا حاجة إلى استفتاء عام من أجل تحديد هذه المنطقة. ومثال ذلك عندما تم الاتفاق مع قبرص على المياه الاقتصادية، وأعلنت الحكومة تحديد المنطقة الشمالية للمياه الاقتصادية في العام 2011، لم يجر استفتاء عام بهذا الشأن، كما لم يتم طلب موافقة 80 عضو كنيسة -

المياه الإقليمية: هناك خلاف على الحدود بين "إسرائيل" ولبنان تم التعبير عنه في الأوراق الرسمية التي قدمتها كل من الدولتين إلى الأمم المتحدة في العام 2011. وفي حال كان الاتفاق على خطوط حدودية نهائية فيه تنازل عن الخط الذي حددته إسرائيل في هذه الأوراق، يمكن عندها الادعاء أن "إسرائيل" تنازلت عن منطقة سيادية تابعة للدولة - في المقابل قد يستند الادعاء العكسي على أنه لم يتم الاتفاق أبداً على خط حدودي، وأن الورقة التي قدمتها "إسرائيل" إلى الأمم المتحدة جاءت رداً على مطالب لبنان، لكنها لا تعكس الحدود النهائية، ويمكن دعم هذا الادعاء بأن إسرائيل لم تمنح عملياً حقوق استخراج غاز في هذه المنطقة.

صوغ الاتفاق: إذا سمح أسلوب صوغ الاتفاق بترك الاتفاق النهائي بشأن الحدود للمستقبل، يمكن عندها الادعاء بأن لا حاجة إلى استفتاء عام أو إلى موافقة أغلبية أعضاء الكنيسة. وكلما كانت الصياغة أكثر ليونة، بسبب الاستعجال الأمني والسياسي، ولا سيما إذا افترضنا أنه لن تكون هناك فرصة أخرى للوصول إلى اتفاق كهذا، سيكون من السهل على الحكومة الدفع قدماً في المصادقة على الاتفاق حتى في فترة الانتخابات، ومن دون إجراء مداورات في الكنيسة -

في الخلاصة، من شأن الاتفاق مع لبنان، في حال تم توقيعه، أن يخدم عدة "مصالح إسرائيلية" بعيدة المدى على الصعيد الاقتصادي والأمني والاستراتيجي، كما يمكن أن تسمح بنود الاتفاق بتخطي العقبات القانونية التي طرحتها المعارضة - لذا من الضروري أن تصر "الحكومة الإسرائيلية" على المصادقة عليه والدفع قدماً في سبيل توقيعه، قبل البدء باستخراج الغاز من حقل كاريش، والذي من المتوقع أن يبدأ في الأسابيع المقبلة.

* * *

مقالات

"إسرائيل": "نحن في طريقنا إلى اتفاق تاريخي بشأن ترسيم الحدود البحرية مع لبنان" ولبنان راضية عن المسودة

i24NEWS

رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي: "نحن في طريقنا إلى اتفاق تاريخي بشأن ترسيم الحدود البحرية مع لبنان"

قال رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي إيال حولاتا: "نحن في طريقنا إلى اتفاق تاريخي بشأن ترسيم الحدود البحرية مع لبنان" ومن جهته قال كبير المفاوضين في لبنان إن "المسودة التي أصدرها الوسيط الأمريكي عاموس هوشتاين قد تؤدي قريبا إلى "اتفاق تاريخي". وتسلم لبنان في الثانية عشرة إلا خمس دقائق من منتصف الليلة المنصرمة، رسميا المسودة النهائية لاتفاق الترسيم على أن توزع الثامنة من صباح اليوم على الرؤساء الثلاثة.

وقال كبير المفاوضين اللبنانيين الياس بو صعب لرويترز "تلقينا قبل دقائق المسودة النهائية... شعر لبنان بأنها تأخذ في الاعتبار كل متطلبات لبنان ونعتقد أن الطرف الآخر يجب أن يشعر بالمثل". وتابع "إذا سارت الأمور على ما يرام، فإن جهود عاموس هوشتاين يمكن أن تؤدي وشيكا إلى صفقة تاريخية."

ولم تتضح على الفور وجهة نظر إسرائيل الرسمية بشأن المسودة الأخيرة للاتفاق، حيث كانت إسرائيل قد رفضت الأسبوع المنصرم تعديلات اللحظة الأخيرة على الصفقة التي أجراها لبنان والتي بدت لفترة وجيزة أنها تعرض للخطر الجهود طويلة الأمد للتوصل إلى اتفاق. وكان المسؤولون من كلا البلدين على اتصال وثيق عبر الوسيط الأمريكي خلال الأيام المنصرمة في محاولة لحل الخلافات القائمة حول مسودة الاتفاق. وكان الرئيس اللبناني قد قال إن الصفقة لن تعني "شراكة" مع إسرائيل، وقال رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبناني نجيب ميقاتي الأسبوع المنصرم "نتجنب حربا مؤكدة في المنطقة."

وعلى الرغم من كونهما في حالة حرب من الناحية الفنية، فقد انخرطت إسرائيل ولبنان في مفاوضات بوساطة الولايات المتحدة لعدة أشهر حول حدودهما البحرية المشتركة، والتي تدعي بيروت أنها تمر عبر حقول الغاز الطبيعي الإسرائيلية في البحر المتوسط. وبينما استفادت إسرائيل من مشتريات الغاز في السنوات الأخيرة، غرقت لبنان في أزمة اقتصادية متزايدة خطيرة. دفع الفساد المستشري في البلاد المؤسسات المالية الدولية إلى الابتعاد عن الدولة.

ومن شأن الاتفاق بين البلدين أن يساعد في فتح الأبواب أمام المساعدات الدولية للبنان الذي يعاني من ضائقة مالية. حيث اجتاحت البلاد سلسلة من عمليات الاعتصام داخل البنوك التي ارتكبتها المودعون الذين يسعون إلى سحب أموالهم، حيث اضطر لبنان إلى الحد من المبالغ التي قد يسحبها أصحابها.

وكانت قناة "العربي" في تقرير لها اليوم نقلا عن مصادر عليمة أن "التحضيرات جارية استعدادًا لتوقيع اتفاق ترسيم الحدود البحرية بشكل رسمي". ويتوقع أن يتم التوقيع رسميًا، في العشرين من شهر تشرين الأول/ أكتوبر القادم في منطقة رأس الناقورة الحدودية بين البلدين، وفق النشر في موقع هيئة البث الرسمية كان.

* * *

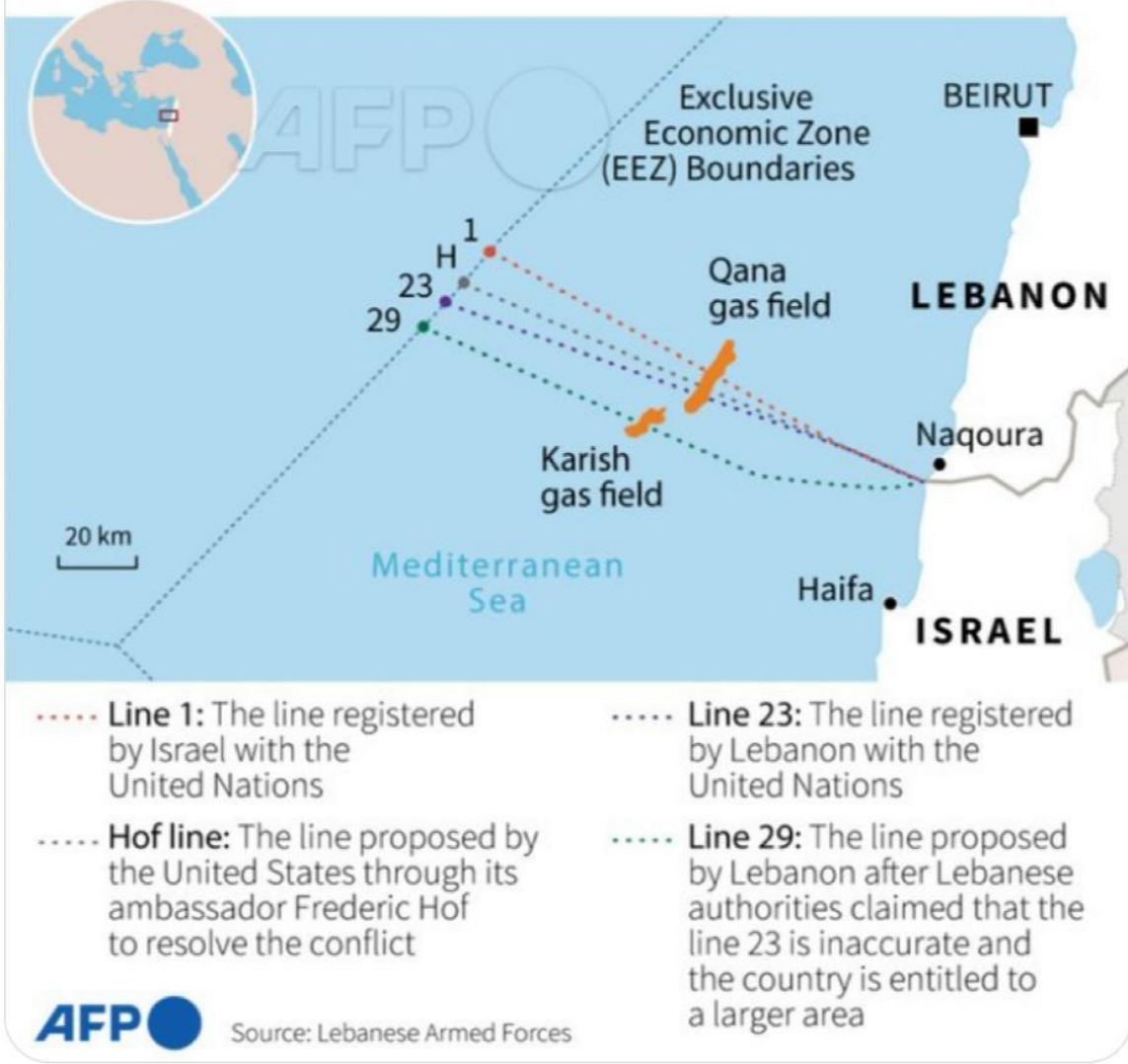
"تايمز أوف إسرائيل": لبنان يتلقى اقتراح أمريكي جديد "مُرضي" للصفقة البحرية مع إسرائيل

بقلم جيكوب ماغيد

قال كبير المفاوضين اللبنانيين لوكالة "رويترز" الإخبارية إن لبنان تلقى يوم الاثنين مسودة محدثة للاتفاق البحري الذي تتوسط فيه الولايات المتحدة مع إسرائيل، وأنه يرضي مخاوفه السابقة وقد يؤدي قريباً إلى "اتفاق تاريخي". وقال الياس بو صعب لوكالة الأنباء "إذا سارت الأمور على ما يرام، فقد تؤدي جهود أموس هوكستين قريباً إلى اتفاق تاريخي"، في إشارة إلى مبعوث إدارة بايدن لشؤون الطاقة الذي قاد المفاوضات بين القدس وبيروت خلال الأشهر الـ 15 الماضية.

ولم تؤكد إسرائيل تلقيها الاقتراح في وقت متأخر من ليلة الاثنين. وخاض هوكستين محادثات مكثفة خلال الأسبوع الماضي بعد أن قدم ما وُصف باقتراح نهائي يهدف إلى إنهاء نزاع حول السيطرة على سلسلة من حقول الغاز قبالة سواحل إسرائيل ولبنان - دولتان في حالة حرب رسمياً بدون حدود بحرية معترف بها بينهما. ستؤدي الصفقة إلى حل نزاع طويل الأمد بشأن حوالي 860 كيلومتراً مربعاً من البحر الأبيض المتوسط، والتي تشمل حقلي "كاريش" و"قانا" للغاز. وفي حين لم يتم الإعلان عن تفاصيل الاتفاقية رسمياً، قال المسؤولون إن اقتراح الأسبوع الماضي منح القدس اعترافاً دولياً بحدودها المحددة بخط عوامات على بعد خمسة كيلومترات من ساحل بلدة رأس الناقورة بشمال البلاد، والتي وضعتها إسرائيل في عام 2000. بعد ذلك، ستتبع حدود إسرائيل الحد الجنوبي للمنطقة المتنازع عليها المعروفة باسم الخط 23.

The maritime border dispute between Lebanon and Israel



خريطة توضح مطالب الحدود البحرية الإسرائيلية اللبنانية (AFP News Agency)

سيتمتع لبنان بالمزايا الاقتصادية للمنطقة الواقعة شمال الخط 23، بما في ذلك حقل الغاز "قانا"، إلا أن مسؤولاً إسرائيلياً رفيعاً تحدث مع الصحافيين بشأن الصفقة يوم الأحد قال إن إسرائيل ستلتقى تعويضات مقابل التنازل عن حقوقها في "قانا"، الذي يقع جزء منه في منطقة يعترف الاتفاق بأنها مياه إسرائيلية.

وبينما أشارت القدس إلى انفتاحها على اقتراح الأسبوع الماضي، سرعان ما رفضه لبنان، الذي ورد أن لديه تحفظات على الاعتراف رسمياً بالحدود التي وضعتها إسرائيل. وقد أوضح مكتب رئيس الوزراء يائير لبيد لاحقاً أنه لن يتراجع عن هذا الطلب.

ويقال أيضاً إن لبنان عارض طلب المسودة السابقة أن تحصل إسرائيل على حصة من عائدات الغاز المحتملة من حقل "قانا". ولم يكشف بو صعب - المفاوض اللبناني - عن تفاصيل التعديلات الأخيرة التي أدخلها هكشستين على الحدود البحرية المقترحة، لكن يُعتقد أنها مرتبطة بحدود العوامات وحقل "قانا" للغاز. والخميس الماضي، ذكرت وسائل إعلام عبرية أن مدير وزارة الطاقة الإسرائيلية قال للوزراء خلال جلسة للمجلس الوزاري الأمني المصغر (الكابينت)، إن التقديرات المتعلقة بكميات الغاز الطبيعي التي يمكن استخراجها من حقل "قانا" - احتياطي الغاز في قلب النزاع البحري بين إسرائيل ولبنان - أقل بكثير مما كان يُعتقد بداية.

ويبدو أن ذلك كان محاولة من قبل مدير الوزارة لإقناع الوزراء القلقين بالموافقة على الاتفاقية البحرية التي تتوسط فيها الولايات المتحدة، والتي تسعى إسرائيل إلى إبرامها مع لبنان من خلال التأكيد على أنه في حين أن إسرائيل سوف تتنازل عن حقل غاز قد يقدم ربحاً محدوداً، إلا أنها ستضفي الشرعية على سيطرتها على حقول الغاز الأخرى الأكثر ربحية في البحر الأبيض المتوسط.

ورفض البيت الأبيض تأكيد تقديم اقتراح جديد لإسرائيل ولبنان ليلة الإثنين، لكن قال المتحدث باسم مجلس الأمن القومي إن هوكستين "يواصل مشاركته القوية لإنهاء مناقشات الحدود البحرية. نظل على اتصال وثيق مع الإسرائيليين واللبنانيين." وقال مسؤول كبير في وزارة الخارجية لقناة "العربية" الإنجليزية إن الولايات المتحدة "قريبة جداً" من التوصل إلى اتفاق، مضيفاً أن "البديل هو الحرب." وبعد اتصال هاتفي مع هوكستين يوم الأحد، أعرب الرئيس اللبناني ميشال عون عن تفاؤله يوم الاثنين بشأن إتمام الصفقة "في غضون أيام." وقال "لقد قطعت المفاوضات شوطاً طويلاً وتم إغلاق الفجوات خلال الأسبوع الماضي."

يوم السبت، أعطت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية شركة "إنرجيان" الضوء الأخضر لبدء اختبار خط أنابيب في "كاريش"، مع بدء العمليات الكاملة في غضون أسابيع. وأصررت إسرائيل على أنها لن تنتظر التوصل إلى اتفاق، لكنها سمحت لشركة "إنرجيان" فقط باتخاذ خطوات أولية حتى الآن. وهدد زعيم حزب الله حسن نصر الله مراراً وتكراراً بأن تنظيمه سيضرب إسرائيل إذا بدأت التنقيب عن الغاز في "كاريش" قبل التوصل إلى اتفاق بحري. وفي جولات المحادثات الأخيرة، بدأ لبنان يطالب بملكية في حقل "كاريش" بالإضافة إلى "قانا". وتم رفض الطلب إلى حد كبير، مع إصرار إسرائيل على أن سيطرتها على "كاريش" غير قابلة للتفاوض. ولم تتفق إسرائيل ولبنان أبداً على ترسيم الحدود البرية، وأبقيا على خط وقف إطلاق النار الذي تفرضه الأمم المتحدة

بدلاً من ذلك، وبالتالي تركا منطقتيها الاقتصادية الخالصة البحرية محل نزاع. ولم يكن الافتقار إلى الحدود البحرية مشكلة كبرى حتى قبل عقد من الزمان، عندما بدأ اكتشاف مخزونات الغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط، مما قد يعيد تشكيل المستقبل الاقتصادي للمنطقة. وقد سعت الإدارات الأمريكية المتعاقبة إلى التوسط في اتفاقية بحرية، مع قيادة هوكستين المحادثات خلال إدارة أوباما أيضاً. وتمت متابعة هذه الجهود بعد عدة سنوات عندما كان دونالد ترامب رئيساً لكنه لم يحرز تقدماً يذكر.

* * *

"تايمز أوف إسرائيل": على الرغم من التوترات مع لبنان، إسرائيل تختبر خط غاز يبدأ في موقع الحفر في "كاريش"

وزير الدفاع يحذر من رد "حازم" على أي هجوم مع تعثر الاتفاق البحري المقترح؛ "وإذا تطورت الأمور لنزاع حدودي، فسوف نفكك لبنان"

أعلنت شركة "إنرجيان" يوم الأحد أنها بدأت اختبار خط أنابيب حقل الغاز "كاريش" على الرغم من التوترات المتصاعدة مع لبنان بشأن الموقع، في الوقت الذي يواصل فيه الطرفان محاولة التوصل إلى اتفاق على الحدود البحرية. وقالت شركة إنرجيان "بعد الحصول على موافقة وزارة الطاقة الإسرائيلية لبدء إجراءات اختبار معينة، بدأ تدفق الغاز من البر إلى وحدة تخزين وإفراغ إنتاج عائمة FPSO. وأفادت تقارير إعلامية عبرية يوم السبت أن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية منحت هي أيضاً الشركة الضوء الأخضر للبدء باختباراتها، وقد تبدأ العمليات الكاملة في غضون أسابيع بمجرد اكتمال الاختبارات. حقل الغاز "كاريش" في قلب نزاع مع لبنان بشأن حقوق التنقيب عن الغاز، حيث حذر حزب الله مراراً من أنه قد يهاجم إذا تم البدء باستخراج الغاز قبل التوصل إلى اتفاق بشأن حقوق الحفر. وقال وزير الدفاع بيني غانتس السبت إن إسرائيل ستمضي قدماً في خطط استخراج الغاز حتى إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق، وحذر حزب الله من أن أي هجوم سيواجهه رداً "حازماً". وقال غانتس للقناة 12 أنه "إذا ارتكب حزب الله هذا الخطأ وهاجم إسرائيل بأي شكل، جواً، بحراً أو براً، ستدافع إسرائيل عن نفسها بحزم، وستهاجم بحزم، وإذا تطورت الأمور إلى نزاع حدودي، فسوف نفكك لبنان، وسيكون ذلك مؤسفاً جداً." وأعرب عن أمله بأن يتم التوقيع على اتفاق قريباً، لكنه أقر بأن لبنان طرح "شروطاً جديدة لا يمكننا الموافقة عليها." وقال غانتس: "قلنا ذلك والأمور في أيدي لبنان الآن."

في مقابلة منفصلة مع "كان"، قال غانتس: "إذا توصلنا إلى اتفاق مع الحكومة اللبنانية فسيكون ذلك في صالح الطرفين. سيكون مفيداً للاستقرار ويخدم جميع الأطراف." وقال إن إسرائيل "ليست قلقة من تهديدات حزب

الله. نواصل توضيح أن إسرائيل مستعدة لاتفاق، [ولكن] إسرائيل مصممة على الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والأمنية." كما رفض غانتس انتقاد زعيم المعارضة بنيامين نتنياهو للاتفاق المقترح. رئيس الوزراء الأسبق اتهم الحكومة بالمساومة على "الأراضي السيادية" لإسرائيل وقال أنه لن يكون ملزما بالاتفاق في حال عودته إلى السلطة.

ورفض غانتس تصريحات نتنياهو يوم السبت، وقال إن زعيم المعارضة كان "سيجري للتوقيع" على مثل هذا الاتفاق، وأصر على أن الصفقة تخدم مصالح الدولة الاقتصادية والأمنية. كما قال إن رئيس الوزراء الأسبق "منخرط في تلاعب سياسي صرف." ودعا مكتب غانتس يوم السبت نتنياهو إلى إحاطة أمنية لإطلاعه على تفاصيل الاتفاق المقترح.

يوم الجمعة، رفض السفير الأمريكي لدى إسرائيل توم نايدس هو أيضا مزاعم اليمين الذي اعتبر الاتفاق رضوخا لحزب الله. وقال نايدس لـ "JTA هذا سخيف. وأن نتنياهو أيد اتفاقا مشابها جدا قبل بضع سنوات."

يوم الجمعة، بدا أن لبنان متمسك بموقفه بشأن الاتفاق البحري المقترح على الرغم من الضغوط التي تمارسها إدارة بايدن للتخلي عن بعض مطالبه. ونقلت صحيفة "الأخبار" المقربة من حزب الله عن مسؤول لبناني قوله للوسيط الأمريكي عاموس هوكستين إن "لبنان لا ينوي التراجع عن ملاحظاته على الاتفاق (...)" على الولايات المتحدة الوفاء بوعودها وإدارة المسألة مع إسرائيل.

على الرغم من المؤشرات في وقت سابق من الأسبوع الماضي على أن الجانبين على وشك التوصل إلى اتفاق، إلا أن المفاوضات بدأت تتعثر منذ ذلك الحين مع إصرار المفاوضين اللبنانيين على بعض التغييرات التي رفضها رئيس الوزراء يائير لبيد.

وبحسب "كان"، تمارس إدارة بايدن ضغوطا على لبنان للتخلي عن بعض مطالبه بينما ظل هوكستين على اتصال مباشر مع الجانبين.

على الرغم من أن نقاط الخلاف على الصفقة لا تزال غير مؤكدة، ذكرت صحيفة "الأخبار" يوم الثلاثاء أن بيروت لم توافق على خط العوامات - والتي وضعتها إسرائيل بشكل أحادي على بعد خمسة كيلومترات من ساحل بلدة رأس الناقورة الشمالية في عام 2000 - كحدود دولية. كما زعم التقرير أن بيروت تعارض فكرة ترسيم الحدود البرية كجزء من الاتفاق، وتصر على أن تحفظ هذه القضية للمناقشات مع الأمم المتحدة بدلا من ذلك.

يوم الخميس، مع تعثر الاتفاق البحري، وضع غانتس الجيش الإسرائيلي في حالة تأهب بعد إجراء تقييم للوضع مع رئيس الأركان أفيف كوخافي. وجاء في بيان صدر عن مكتب غانتس أن "وزير الدفاع أوعز لجيش الدفاع بالاستعداد لسيناريو تصعيد في الشمال، هجومياً ودفاعياً، نظراً للتطورات بشأن الحدود البحرية."

* * *

i24news: إسرائيل ولبنان يتوصلان إلى اتفاق تاريخي بترسيم الحدود البحرية بين البلدين

يعقد رئيس الوزراء يئير لابيد غدا الأربعاء اجتماع اللجنة الوزارية لشؤون الأمن القومي لعرض الاتفاقية على حكومته

يعقد رئيس الوزراء يئير لابيد غدا الأربعاء اجتماع اللجنة الوزارية لشؤون الأمن القومي (مجلس الوزراء السياسي - الأمني) يليه اجتماع وزاري خاص وذلك في أعقاب الإعلان عن التوصل إلى اتفاق تاريخي بين لبنان وإسرائيل بشأن ترسيم الحدود البحرية. تلقت إسرائيل في الساعات القليلة الماضية مسودة اتفاق تلبي جميع متطلباتها الأمنية والاقتصادية والقانونية، بناء على تعليمات رئيس الوزراء لابيد. وعقب لابيد على التطور المرتقب: "هذا إنجاز تاريخي سيعزز أمن إسرائيل، ويدخل المليارات في الاقتصاد الإسرائيلي ويضمن الاستقرار على الحدود الشمالية." وأضاف "مشروع الاتفاقية يتوافق تماما مع المبادئ التي قدمتها إسرائيل، في المجالين الأمني والاقتصادي."

وبالتزامن، أصدر مكتب الإعلام في رئاسة الجمهورية اللبنانية بيانا قال فيه: "لبنان تسلم النسخة الرسمية النهائية المعدلة لاقتراح الوسيط الأمريكي لاتفاق الحدود البحرية الجنوبية. نعتبر الصيغة النهائية لهذا العرض مرضية وهي تلبي المطالب اللبنانية."

يذكر أن رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي إيال حولاتا قال في وقت سابق من اليوم: "نحن في طريقنا إلى اتفاق تاريخي بشأن ترسيم الحدود البحرية مع لبنان" ومن جهته قال كبير المفاوضين في لبنان إن "المسودة التي أصدرها الوسيط الأمريكي عاموس هوشتاين قد تؤدي قريبا إلى اتفاق تاريخي."

* * *

i24news: شركات غير اعتيادية بين الجيش الإسرائيلي ودول في المنطقة لا يمكن الكشف عنها

مسؤول عسكري إسرائيلي يقول ان اتفاقيات ابراهيم سهلت عمل وكالات الاستخبارات الإسرائيلية

في السنوات الأخيرة، وسع الجيش الإسرائيلي علاقاته، مع نظرائه في الدول الأجنبية، تزامنا مع توسع العلاقات الدبلوماسية لإسرائيل، حول العالم .

وحدة إدارة التعاون الدولي، التابعة للاستخبارات العسكرية، مكلفة بنسج العلاقات وراء الكواليس، حيث يُعتبر رؤساء الفروع فيها، خريجين من وحدات استخباراتية سابقا . أما اليوم، فيرتدون البدلات الرسمية، وينفذون مهمات دبلوماسية سرية للجيش، بهدف بناء شراكات، تقوم بالأساس، على تبادل الاستخبارات . ولربما كان الفرع "ت"، من أهم فروع الوحدة، كيف لا... وهو مؤتمن على صنع شراكات إقليمية، مع الدول العربية، بما في ذلك دول اتفاقيات ابراهيم، واخرى لا يمكن الكشف عن اسمائها .

فرع جديد، تأسس قبل حوالي عام، أي بعد توقيع اتفاقيات ابراهيم، بهدف توسيع التعاون الاستخباراتي والعملياتي في الشرق الأوسط، خصوصا ضد إيران . أدلى قائد الفرع بتصريحات للإعلام العبري، شرح فيها كيف سهلت الاتفاقيات، عمل وكالات الاستخبارات الإسرائيلية: من الاستخبارات العسكرية للجيش، وحتى الموساد . مضيفا، أن التغيير الذي طرأ بعد الاتفاقيات، يتجلى في المستوى المعنوي، فإسرائيل قبل اتفاقيات ابراهيم، تصرفت وفق مبدأ العزلة... أما اليوم، فأصبحت تفكر كيف تبني التحالفات الواسعة . كما أقر بتنفيذ إسرائيل، نشاطات مشتركة في مناطق شرق أوسطية، وفي دول وصفها بالمعادية، حيث قال ان طبيعة النشاطات: جمع المعلومات والتأثير وغيرها .

علاقات فرع 'ت' مع جميع شركائه، أي الدول العربية، لا سيما الخليجية منها، وُصفت بالممتازة... فضلا عن رغبة تلك الدول، من التعلم من تجربة المخابرات الإسرائيلية . مخابرات تمتلك قدرات متقدمة وفريدة من نوعها، ومعلومات استخباراتية حساسة للغاية في الشرق الأوسط، ما يمكنه المساهمة، في أمن دول وشعوب تلك البلدان .

مدير فرع وحدة إدارة التعاون الدولي، التابعة للاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، أشاد بمهنية وجدية وميزة استخبارات بعض الدول العربية، دون ان يسمها . كما يؤكد أن انتقال الجيش الإسرائيلي، إلى "سنتكوم" أي القيادة المركزية الأميركية، ومقر قيادتها البحرين، تُعتبر تجليا، لتغيير أحدثته اتفاقيات ابراهيم .

التعاون الاستخباراتي، بحسب مصادر إسرائيلية، معناه منح الشريك معلومات استخباراتية، أو وتقييمات استخباراتية، أو معلومات تهمة . مقابل أن يمنحك الشريك فرصة للقيام بشيء ما، أو أن ينفذ نشاطا لصالحك، دون أن يكون له أي مصلحة بذلك، علما أنه يمكن أن يكون طرفا ثالثا بينكما .

المصدر يقول، إن هناك تفاوت بين الشركاء من حيث حميمية العلاقة: فالمستوى الأول من الشركاء، يحظون بالتقييمات والمعلومات الاستخباراتية، بدءا من تقارير موظفين، ومواد خام .

مباط عال: اقتصادياً، أمنياً، وإستراتيجياً: اتفاق الغاز مع لبنان إنجاز مهم لإسرائيل

الباحثان في معهد دراسات الأمن القومي أورنا مزراحي وبنينا شارفيط باروخ
ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

بات الاتفاق بين إسرائيل ولبنان في مراحلها النهائية قبل توقيعه والمصادقة عليه من جانب الطرفين. واستناداً إلى التسريبات يبدو أنه ينص على ما يأتي:

تبنى الخط 23 كخط حدودي (لا كحد نهائي)، لكن ليس بكامله، إذ ستبقى مساحة الـ 5 كم الأولى الموازية للساحل على ما هي عليه، استناداً إلى الخط العائم الإسرائيلي.

مع بدء استخراج الغاز من كاريش، والموجود كله في المياه الاقتصادية الإسرائيلية، ستبدأ أيضاً الحفريات في حقل الغاز المحتمل في الجانب اللبناني المُسمى حقل قانا/ صيدون بوساطة مجموعة دولية تتشكل من شركتي توتال الفرنسية (40٪) وإيني الإيطالية (40٪). أما الشركة الروسية فقد انسحبت، وبات الجزء المخصص لها في يد الحكومة اللبنانية.

سيتم تعويض إسرائيل عن جزء من حقل قانا (الثلث تقريباً) الموجود ما بعد الخط 23 إلى الجانب الإسرائيلي (كما يبدو بموافقة الشركات المعنية)، في حال بدأ استخراج الغاز من هذا الحقل.

أثارت الأخبار عن الاتفاق العديد من ردات الفعل في إسرائيل، وبالتحديد من طرف المعارضة السياسية التي انتقدت مضمون الاتفاق بحجة أنه ينص على تقديم تنازلات كثيرة، والتي تساءلت عما إذا كانت حكومة تصريف الأعمال مخولة بالمصادقة عليه أصلاً، وخصوصاً قبل وقت قصير من الانتخابات (في الأول من تشرين الثاني).

في المقابل، يبذل الجانب اللبناني جهداً لإثبات أن السلطة في لبنان لم تتنازل عن موقفها الأصلي، حتى إنها طلبت تعديلات على الصيغة المعروضة عليها (على الرغم من الإشارة إلى أن الملاحظات ليست جوهرية). كذلك خفف نصر الله من حدة التهديدات في خطابه الأخير الذي ألقاه في الأول من تشرين الأول، فتوقف عن تكرار تهديداته، وادعى أن الحديث يدور حول اتفاق مهم للشعب اللبناني على الصعيد الاقتصادي، وأن توقيعه هو مسؤولية السلطة اللبنانية. وفي حال تم توقيع الاتفاق، سينسب نصر الله الانتصار إليه بسبب تهديده بضرب منصة كاريش، وسيُدعى أن الاتفاق لا يتضمن أي مكون تطبيعي مع إسرائيل، ولا يُشير إلى أي تغيير في العلاقات بين الدولتين.

وعلى الرغم من ذلك، فإن التدقيق في بنود الاتفاق التي تم نشرها يشير إلى أنه يتضمن إيجابيات لإسرائيل ولبنان معاً، ويخلق بينهما وضع الفوز (Win-Win).

عملياً، ماذا سيحقق كل طرف بحسب هذا الاتفاق، وعن ماذا سيتنازل؟

بالنسبة إلى لبنان الذي يعاني جزاء أزمة اقتصادية هي الأصعب في تاريخه، فإن الأرباح التي سيكسبها هي في الأساس أرباح اقتصادية، إذ ينص الاتفاق على أن الحفريات في حقل صيدون / قانا ستبدأ مباشرة بعد أن كانت الشركات تتفادى الاقتراب من هذه المنطقة. بالطبع لن تكون هناك أرباح فورية من استخراج الغاز، والحديث يدور فقط عن بدء الحفريات، وفي حال تحققت التوقعات بشأن وجود الغاز في المنطقة فإن الاستخراج سيبدأ بعد عدة أعوام. لكن مع ذلك سيسمح الاتفاق للسلطة في لبنان بإشاعة بعض أجواء الأمل لدى المواطنين اللبنانيين الذين هم على بعد خطوة من إعلان الإفلاس الكلي لمنظومة الكهرباء في الدولة. كذلك يمكن أن يؤدي الاتفاق مع إسرائيل في هذا المجال إلى استقطاب جهات غربية (وربما خليجية أيضاً) لمساعدة لبنان. وتتمثل التنازلات اللبنانية الأساسية في قبول لبنان بالموقف الإسرائيلي الذي يشير إلى أنه لا حقوق للبنان في حقل كاريش، والموافقة عملياً على ترسيم حدود مع إسرائيل، حتى لو كانت حدوداً بحرية فقط، وبشكل جزئي، وهي خطوة امتنع عنها لبنان حتى الآن. وتجدر الإشارة إلى أن لبنان، وعلى عكس إسرائيل، لم يتبن "الخط الأزرق" الذي تم رسمه على طول الحدود البرية بوساطة الأمم المتحدة بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان.

بالنسبة إلى إسرائيل، فإن التنازل الأساسي هو قبولها بالخط 23، الذي تمسك به لبنان، كأساس لترسيم الحدود. وبذلك تكون تنازلت عملياً عن أغلبية المنطقة المتنازع عليها، والتي كانت تبلغ مساحتها نحو 860 كلم (في السابق كانت إسرائيل جاهزة للتنازل فقط عن 55٪ من مساحة المنطقة). لكن، عملياً، فإن هذا التنازل لا يؤثر كثيراً لأن هذه المنطقة تقع في معظمها في المياه الاقتصادية لا في المياه السيادية التي تمتد إلى 12 ميلاً من الساحل. وفي المقابل، تمت الاستجابة لمطالبي إسرائيليين مهمين، هما: أولاً، الامتناع عن القيام بتغيير ترسيم الحدود البرية، وترك المنطقة الموازية للساحل بعمق 5 كلم (الخط العائم الإسرائيلي)، ما له أهمية أمنية كبيرة بالنسبة إلى الجيش الإسرائيلي (وليس الخط 23)؛ ثانياً، الموافقة على حصول إسرائيل على تعويضات في أعقاب استخراج الغاز من حقل قانا الذي يمتد إلى أبعد من الخط 23 في الجهة الإسرائيلية، في حال وُجد الغاز وتم استخراجه.

ومن المهم الإشارة إلى أن الشركات الدولية امتنعت عن العمل في هذه المنطقة بسبب عدم وجود اتفاق بين إسرائيل ولبنان. وحتى لو كان التعويض قليلاً بالنسبة إلى إسرائيل، فإن الوضع الحالي أفضل من الوضع السابق حين لم يكن ممكناً لإسرائيل ولبنان الاستفادة من الغاز في هذا الحقل. وإلى جانب العائد الاقتصادي المتوقع لإسرائيل، فإن الترتيبات بشأن الحدود البحرية مع لبنان تعود عليها بعائدات مهمة أخرى تتركز في الأساس فيما يأتي:

على الصعيد الأمني: بالإضافة إلى الاتفاق على عدم إجراء تغييرات بشأن المسؤولية الإسرائيلية عن

مساحة الـ 5 كلم الموازية للساحل، فإن توقيع الاتفاق وبدء أعمال الحفر في الجانب اللبناني من شأنهما ضمان الهدوء في المنطقة البحرية، وتقليل الحاجة إلى حماية منصة كاريش. وعلى الرغم من أن الاتفاق لن

يمنع احتمال أن يجد "حزب الله" مبرراً جديداً لاستئناف تهديداته في حال أراد ذلك، فإن من شأنه أن يكبح جماح الحزب بسبب وجود مصلحة اقتصادية للبنان بالانضمام إلى الدول المصدرة للغاز في المتوسط، وبسبب مشاركة عدد من الدول الغربية في عملية استخراج الغاز (فرنسا وإيطاليا في الجانب اللبناني، وبريطانيا واليونان في الجانب الإسرائيلي)، وفي السعي من أجل التوصل إلى الاتفاق (الولايات المتحدة). في المقابل، وفي حال لم يتم التوصل إلى اتفاق، فإن الوضع الأمني المتوتر سيبقى على ما هو عليه، مع احتمال اندلاع معارك مع حزب الله في المنطقة البحرية.

على الصعيد الاستراتيجي: من شأن الاتفاق بين لبنان وإسرائيل أن يحدث تغييراً إيجابياً جوهرياً في العلاقة بين الدولتين اللتين هما في حالة عدا، كما من شأنه أن يفتح الباب أمام تطورات في العلاقة المستقبلية بين الدولتين، على الرغم من نفي هذا الأمر من جانب السلطة اللبنانية الرسمية، كما من جانب الناطقين باسم حزب الله، وعلى رأسهم نصر الله.

إذ من المتوقع أن يحاول نصر الله التقليل من أهمية الاتفاق، الذي يجعل ادعاءاته بشأن عدوانية إسرائيل وضرورة حفظ سلاحه كـ"حارس للبنان" تفقد معناها. كذلك تستطيع إسرائيل أن تشير إلى مساهمتها في مساعدة لبنان على النهوض باقتصاده المنهار، لأن في استقراره مصلحة لإسرائيل. أما بالنسبة إلى الأبعاد القانونية التي لها علاقة بمسار المصادقة على الاتفاق، والتي يستند إليها معارضو الاتفاق داخل النظام السياسي الإسرائيلي فهي على الشكل الآتي:

الإطار القانوني: قانون ترتيبات الحكم والقضاء كما تم تعديله في العام 2010، وقانون أساس الاستفتاء العام للعام 2014 يقران بأن التنازل من خلال اتفاق عن منطقة سيادية تابعة للدولة يجب أن تصادق عليه أغلبية أعضاء الكنيست في استفتاء عام، إلا في حال المصادقة عليه بأغلبية 80 عضواً كنيست. كذلك تم سابقاً الاستناد إلى قاعدة يتم وفقها عرض الاتفاقات الدولية على الكنيست قبل المصادقة عليها في الحكومة، باستثناء حالات الطوارئ والأوضاع السرية، كما يمكن أن يتم عرض الاتفاقيات السياسية المهمة للمصادقة في الهيئة العامة للكنيست. ولا يبدو واضحاً إذا ما كان من الممكن اعتبار الاتفاق الحالي "اتفاقاً سياسياً مهماً"، كذلك تجدر الإشارة إلى أن هذه الممارسات ليست موجودة في نص قانوني، ومن غير الواضح إن كان هناك شرط قانوني يمكن الاحتكام إليه، وما هو حجمه الدقيق. هذا بالإضافة إلى صلاحيات حكومة تصريف الأعمال المحدودة في المجال السياسي، ذلك بأن الامتحان الأساسي المسير لعملها هو ضبط الوضع، إلا في حال بروز حاجة جماهيرية ملحة.

موضوع السيادة البحرية: بحسب القانون الدولي فإن الأميال الـ 12 الأولى بعد الساحل هي مياه إقليمية تابعة لسيادة الدولة، والمنطقة ما بعد المياه الإقليمية هي مياه اقتصادية. ففي المنطقة الاقتصادية يحق للدول استغلال الموارد الاقتصادية في المنطقة، لكن الحديث لا يدور عن المياه السيادية للدولة. وبالتالي، فإن الاتفاق على تقسيم هذه المنطقة، وبالتحديد الاتفاق على تقسيم الموارد الموجودة في المياه الاقتصادية

التابعة لأكثر من دولة، لا يعدُّ تنازلاً عن المنطقة السيادية للدولة، ومن هنا لا حاجة إلى استفتاء عام من أجل تحديد هذه المنطقة. ومثال ذلك عندما تم الاتفاق مع قبرص على المياه الاقتصادية، وأعلنت الحكومة تحديد المنطقة الشمالية للمياه الاقتصادية في العام 2011، لم يجرِ استفتاء عام بهذا الشأن، كما لم يتم طلب موافقة 80 عضو كنيست.

المياه الإقليمية: هناك خلاف على الحدود بين إسرائيل ولبنان تم التعبير عنه في الأوراق الرسمية التي قدمتها كل من الدولتين إلى الأمم المتحدة في العام 2011. وفي حال كان الاتفاق على خطوط حدودية نهائية فيه تنازل عن الخط الذي حددته إسرائيل في هذه الأوراق، يمكن عندها الادعاء أن إسرائيل تنازلت عن منطقة سيادية تابعة للدولة.

في المقابل قد يستند الادعاء العكسي على أنه لم يتم الاتفاق أبداً على خط حدودي، وأن الورقة التي قدمتها إسرائيل إلى الأمم المتحدة جاءت رداً على مطالب لبنان، لكنها لا تعكس الحدود النهائية، ويمكن دعم هذا الادعاء بأن إسرائيل لم تمنح عملياً حقوق استخراج غاز في هذه المنطقة. صوغ الاتفاق: إذا سمح أسلوب صوغ الاتفاق بترك الاتفاق النهائي بشأن الحدود للمستقبل، يمكن عندها الادعاء بأن لا حاجة إلى استفتاء عام أو إلى موافقة أغلبية أعضاء الكنيست. وكلما كانت الصياغة أكثر ليونة، بسبب الاستعجال الأمني والسياسي، ولا سيما إذا افترضنا أنه لن تكون هناك فرصة أخرى للوصول إلى اتفاق كهذا، سيكون من السهل على الحكومة الدفع قدماً في المصادقة على الاتفاق حتى في فترة الانتخابات، ومن دون إجراء مداولات في الكنيست.

في الخلاصة، من شأن الاتفاق مع لبنان، في حال تم توقيعه، أن يخدم عدة مصالح إسرائيلية بعيدة المدى على الصعيد الاقتصادي والأمني والاستراتيجي، كما يمكن أن تسمح بنود الاتفاق بتخطي العقوبات القانونية التي طرحتها المعارضة.

لذا من الضروري أن تصر الحكومة الإسرائيلية على المصادقة عليه والدفع قدماً في سبيل توقيعه، قبل البدء باستخراج الغاز من حقل كاريش، والذي من المتوقع أن يبدأ في الأسابيع المقبلة.

* * *

"يديعوت": لبنان وإسرائيل في الطريق إلى توقيع اتفاق تاريخي حول الحدود البحرية

بقلم ايتمار ايخنار

ترجمة: عبد الكريم أبو ربيع. مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

إسرائيل ولبنان في الطريق إلى اتفاق تاريخي: الولايات المتحدة نقلت أمس الاثنين، صيغة المسودة النهائية لاتفاق الحدود البحرية للبنان، وصرح رئيس طاقم مفاوضات بيروت، نائب رئيس البرلمان الياس بو صعب

بأنها تستجيب لجميع مطالب بلاده. في إسرائيل قالوا نفس الشيء بالضبط. في كلا البلدين يقولون إن التوقيع على الاتفاق قريب.

المسودة النهائية تلقاها لبنان من الولايات المتحدة، بعد أن رفضت إسرائيل الملاحظات اللبنانية على الصيغة السابقة من الاتفاق، وفي الأيام الأخيرة قال الأمريكيون إن الفجوات بين الطرفين "تقلصت إلى حد كبير". رئيس مجلس الأمن القومي إيال هولتال قال، صباح اليوم، إن "جميع مطالبنا قد استجيب لها، وإن التغييرات التي طلبت تم تصحيحها. حافظنا على مصالح إسرائيل الأمنية، ونحن في الطريق إلى اتفاق تاريخي". وزيرة الطاقة كارين الهرار قالت لـ "واي نت" إنها تعرف الاتفاق المتبلور جيداً، وتعرف الصيغ "اللبنانيون ركعوا". تصلب المواقف من قبل إسرائيل أثبت نفسه، وجميع مطالب إسرائيل تم الاستجابة لها. الآن، سيذهب الأمر إلى مصادقة الحكومة.

من جانبه، قال بو صعب إن مطالب لبنان استجيب لها، وأشار إلى أن مجهودات الوسيط الأمريكي عاموس هوكشتاين "ستؤدي إلى اتفاق تاريخي إذا ما سار كل شيء على ما يرام". كما أشار قبل ذلك إلى أنه حصل على صيغة الاتفاق النهائية، وأعرب عن اعتقاده بأنها تأخذ بالحسبان جميع مطالب لبنان، وأضاف أنه يؤمن أيضاً بأن "الطرف الآخر يجب أن يشعر بنفس الشيء".

مصادر سياسية قالت، صباح اليوم، إن الاتفاق - بما في ذلك الخرائط - سيُعرض في اللحظة التي يكون فيها جاهزاً. حسب التوافق مع الأمريكيين، لبنان أولاً سيصادق على الاتفاق رسمياً، وبعده إسرائيل. في إسرائيل يقولون إن جميع الملاحظات اللبنانية التي لم يوافق عليها لبيد، تغيرت بما يناسب، وإن الصيغة تم تصحيحها. الآن، ينتظرون في إسرائيل إعلاناً رسمياً من جانب الحكومة اللبنانية. "ما يزال أمامنا شوط كبير، لكن الاتجاه واضح" قالوا. في إسرائيل، المصادقة النهائية على الاتفاق من المتوقع أن تكون معقدة بسبب الحكومة الانتقالية، الانتخابات القريبة ورفض المعارضة.

الاتفاق يرتب الحدود البحرية التي حددتها إسرائيل، والتي تمر غربي رأس الناقورة، وعلى امتداد 5 كيلومترات مع منطقة العوامات التي نشرتها في السابق، وستحصل للمرة الأولى على الاعتراف الدولي. كما إن حقل الغاز "قانا" - الذي يقع أغلبه في المياه الاقتصادية اللبنانية وبعضه في مياه إسرائيل الاقتصادية - سيكون كله للبنان، لكن ستحصل إسرائيل على تعويضات منه. في المنظومة الأمنية قالوا إن الاتفاق سيؤدي إلى الاستقرار في المنطقة، وإنه يستجيب لجميع مطالب إسرائيل الأمنية. وعلى النقيض، في المعارضة يزعمون بأنه وقعت تنازلات كبيرة جداً للبنان.

صحيفة "الأخبار" اللبنانية نشرت صباح اليوم أنه في المسودة النهائية تم حل جميع القضايا المختلف عليها حول حقل "قانا" وتعريف خط العوامات. من بين النقاط التي تمت الإشارة إليها أن شركة "توتال" الفرنسية وإسرائيل ستتفقان بينهما على أن أعمال الشركة في الجانب اللبناني لن تكون مشروطة بتصريح من إسرائيل؛ الشركة ستفحص كمية الغاز الموجودة في هذه النقطة، والتعويضات التي ستدفعها لإسرائيل لن تكون على حساب لبنان؛ وإنما على حساب أرباحها من الحقل. كما تمت الإشارة في الصحيفة إلى أن الخلاف القانوني حول البنود المتعلقة بوضع خط العوامات أيضًا برزت حسب الصحيفة: إسرائيل أرادت أن يكون البند تحت مسمى "الوضع على الأرض" بينما طلبت لبنان أن يكتب "الوضع القائم"، المطلب اللبناني كان عدم الاعتراف بخط العوامات على أنه الخط الحدودي الذي يواصل امتداد خط الحدود البرية، وحسب زعم الصحيفة فإن هذا الموضوع سيُنقاش فيما بعد بين الطرفين. الهزار في المقابل أكدت على أنه في الاتفاق تم إرساء الاعتراف اللبناني بخط العوامات.

ممثلون عن البلدين كانوا على اتصال عن قرب مع الوسيط الأمريكي في الأيام الأخيرة في مجهودٍ لحل الخلافات، وفي البيت الأبيض مارسوا ضغطًا كبيرًا على اللبنانيين لكي يتنازلوا عن المطالب والملاحظات الجديدة على مسودة الاتفاق حول الحدود البحرية؛ وقبلوا بها كما هي. الرئيس اللبناني ميشال عون من جانبه قال إن الاتفاق لن يكون له معنى "الشراكة" مع إسرائيل، لأن لبنان لا يعترف بها ويعتبرها عدوًا. الأسبوع الماضي، رئيس الحكومة اللبنانية نجيب ميقاتي قال "نحن نمنع وقوع حرب أكيدة في المنطقة".

جدول زمني مزدحم

في هذه الأثناء، لبيد ما يزال ينتظر المسودة الموضحة التي ستقدمها المستشار القانونية للحكومة غالي بهراف - ميارا لمصادقة الاتفاق، والصواب أنه إلى الآن يبدو أن الحكومة ستصادق عليه، لكن العملية ستنتهي فقط بعد الانتخابات. بهراف - ميارا عرضت الأسبوع الماضي الإجراء المتبقي بشكل عام، وقالت إن الاتفاق سيكون بحاجة إلى أن يطرح للمصادقة في لقاء قمة حكومي، وفيما بعد ليكون معروضًا لتقديم الملاحظات في الكنيست طوال أسبوعين؛ الأمر المتوقع حدوثه بعد الانتخابات. بهراف - ميارا التي أكدت أن الجدول الزمني مضغوط، عرضت إمكانية أخرى؛ وهي تقديم الاتفاق للتصويت الفوري في الكنيست؛ هناك من المتوقع أن يلقى معارضة "الليكود" الذي يزعم بأن الائتلاف غير ذي صلة.

على الرغم من أن الاتفاق سيُقر فقط بعد الانتخابات، لكن لبيد وجه صفة لتنتياهو، التي يزعم بأن لاتفاق خضوع لحزب الله. رئيس المعارضة إذا شكّل الحكومة القادمة وقرر إلغاء الاتفاق، فإنه يخاطر بالمسؤولية عن

الحرب التي ستندلع مع لبنان. في الحكومة يقدرون بأن نتنياهو لن يلغي الاتفاق لأنه يفهم مغزى القرار، وسيما أن جميع قادة الأجهزة الأمنية - من رئيس الأركان وحتى رئيس "الموساد" - يؤيدون الاتفاق ويقولون إنه يستجيب لمصالح إسرائيل الأمنية.

أمس زعم نتنياهو بأنه "من خلف ظهر مواطني إسرائيل والكنيست، لبيد وغانتس خضعوا لابتزازات حزب الله، إنهم يعطون حزب الله أصول دولة إسرائيل الاستراتيجية في صفقة انتحارية. حزب الله سيستخدم مليارات الغاز لكي يتزود بالقذائف والصواريخ ضد مواطني إسرائيل، وإيران ستموضع أمام رأس الناقورة وأمام حقول الغاز الإسرائيلي. الحكومة الانتقالية الضعيفة ليس لديها صلاحية لاتخاذ مثل هذا القرار الخطير حسب مزاجها، قبل الانتخابات بأيام معدودات."

في الرد على أقواله، وزير التعليم هيلي تروبر، الموجود في الكابينت السياسي - الأمني بصفة مراقب، قال "تتبلور هنا ثقافة من الكذب، التي بلغت في الأيام الاخيرة حتى مجال أمن إسرائيل، في كل مرة يتم تجاوز حدود جديدة. جميع الجهات الأمنية يوافقون على أن المسودة الأساسية من الاتفاق البحري بين إسرائيل ولبنان جيدة لأمن إسرائيل، وستنقذ حياة الإسرائيليين، وتحسن وضعنا الاستراتيجي إلى حد كبير. هناك من يقتبسون عن نصر الله ويخرجون فيديوهات بأن الأمر سيء لإسرائيل. جلست في الكابينت يوم الخميس الأخير مع رئيس الأركان ورئيس الموساد ورئيس الشاباك وسلسلة من الجهات الأمنية التي قالت إن ذلك جيد لإسرائيل. أنا أو من رجال أمننا، محزن أن هناك من يختارون لاعتبارات سياسية أن يكونوا صدياً لأعدائنا." بعد أن رفض نتنياهو دعوة وزير الأمن بيني غانتس لجلسة إحاطة حول الاتفاق المتبلور، قال تروبر أنه "من المحزن أن من لا يعرف بنود الاتفاق وغير المطلع على المعلومات الاستخبارية ولم يستمع إلى رجال أمننا؛ يسمح لنفسه ببث الشعارات الفارغة، والمعلومات الكاذبة، وكذلك التصرف بتهور أممي."

صباح أمس وفي ظل التوتر، أبلغت شركة "إنرجيان" بربط حقل "كاريش" بمنظومة الغاز الإسرائيلية وبدء تجربة سريان الغاز من الشاطئ إلى الحقل. "بدأت عملية ضخ الغاز من الشاطئ عبر منظومة الأنابيب تحت البحرية إلى الحقل. إن ضخ الغاز من الحقل هو خطوة مهمة في عملية سريان الحقل" أوضحت الشركة. يدور الحديث في الواقع عن المرحلة الأخيرة قبل استخراج الغاز من الحقل الذي تفحص فيه الشركة أن كل شيء صالح. إذا مَرَّ الفحص بنجاح، فمعنى ذلك أن إسرائيل تستطيع البدء في استخراج الغاز الطبيعي في نهاية الشهر.

التقديرات الآن تقول بأن استخراج الغاز من حقل "كاريش" سيبدأ في الـ 31 من أكتوبر، ويقولون في إسرائيل إن الاستخراج سينفذ بغض النظر عن المفاوضات مع لبنان، لأنه من ناحية إسرائيل فإن حقل "كاريش" يقع على أراضيها. رغم ذلك، المقصود هنا موعد غير نهائي يُمكن أن يتغير. أمين عام حزب الله حسن نصر الله هدد أنه في حال بدء استخراج الغاز من الحقل دون توقيع الاتفاق؛ فإن حزبه سيهاجمه أو سيهاجم حقول الغاز الأخرى التابعة لإسرائيل. نصر الله فصل في تهديداته بين المرحلة الأخيرة التي بدأت فيها "إنرجيان" وبين استخراج الغاز نفسه.

* * *

"يديعوت": إسرائيل تكرر خطأ أكتوبر 1973 في 2022

بقلم دورون ماتسا

ترجمة: مركز أطلس للدراسات الاسرائيلية

مرة أخرى، يتم تكرار نظرية أكتوبر 1973، لكن هذه المرة في الضفة الغربية مع الفلسطينيين، مفاجأة أكتوبر 1973 كانت نتيجة اعتماد التصاق الجيش بالمستوى السياسي والتفكير بمنطقه، وهو الشعور الزائد بالقوة الذي اعتمد على انتصار 1967.

شهر أكتوبر لم يُذكر في الوعي الإسرائيلي في الجانب الجيد، خصوصًا في وعي أولئك الذين خبروا أجهزة الاستخبارات، وما سُمي "فشل تقدير يوم الغفران". خطأ 1973 كان خطأ مضاعفًا، أولاً: العجز عن فهم مجموعة الظواهر والعلامات من التدريبات المصرية والمعلومات الواردة من هناك على الجانبين السوري والمصري. ثانيًا: التصاق المستوى الاستخباراتي بالمستوى السياسي، وعدم مقدرة المستوى الأمني على بناء شخصيته الفكرية المستقلة؛ هذا الالتصاق جعل المستوى الأمني غير قادر على تفسير الظواهر والعلامات التي تصله، وفسرها كلها من خلال نظرية السياسيين التي ترى في العرب عاجزون عن مواجهة إسرائيل. لقد كانت النتيجة معروفة، لكن هناك شك في إن كانوا قد تعلموا من أخطائهم واستخلصوا العبر واستطاعوا أن يقدموا دراسة نقدية للواقع.

الانطباع السائد هو أن التصعيد السائد في الضفة الغربية والقدس في أكتوبر 2022 ليس ظاهرة جديدة؛ بل هو واقع مستمر منذ ربيع 2021 (عملية "حارس الأسوار") أو قبل ذلك. الواقع الذي يطل علينا هو تزايد "الإرهاب" في القدس وفوضى في مناطق السلطة، وأيضًا مظاهر عنف نابذة من المواطنين العرب في أراضي الـ

.48

المشترك بين كل المظاهر هو زعزعة الاتجاهات الفلسطينية التي سادت خلال الـ 20 عامًا الماضية، وفي الضفة الغربية تتجه الأمور لتصبح أكثر عنفًا في الضواحي والأرياف من الناحية الجغرافية (جنين ونابلس نموذجًا) ومن الناحية الاجتماعية (المسلحين، الفوضويين، نشطاء المعارضة الإسلاميين والشباب النشطاء)، كل هذا في مواجهة المنظومة الاقتصادية والسياسية السائدة منذ 20 عامًا، والمعتمدة على التحالف والتفاهات غير المكتوبة بين القيادات في تل أبيب ورام الله، فالمواجهات الحالية تفتت وتفكك السلطة الفلسطينية التي تصبح يومًا بعد يوم غير جديرة من وجهة النظر الإسرائيلية في كل ما يتعلق بتوفير الأمن واستعادة النظام. لكن، وكما سبق أكتوبر 1973 بشهور، حيث نظرت إسرائيل إلى التدريبات المصرية والمعلومات الواردة من هناك من خلال مفاهيم قديمة ونظريات غير صالحة؛ هكذا في أكتوبر 2022 تنظر إسرائيل إلى الواقع والظواهر كضربة خفيفة في الجناح ويتم تفسيرها كموجة تصعيد محلية.

وزير الأمن الداخلي عومر بارليف اعتبر أن هذه ليست انتفاضة، وفي تقديري فإن النفي وحده يصف الواقع، وفي المقابل يواصل وزير الجيش غانتس تعلقه وتمسكه بمنظومة نجحت خلال العقود الماضية - مثل أبو مازن والسلطة الفلسطينية - مُستنزفة إلى أقصى حد.

إسرائيل فضلت السير بعيون مغمضة إلى بوابة المفاجأة عام 2022 نحو نقطة تناثر قطرات المطر في الوادي الفلسطيني، وستتحول في كل لحظة إلى فيضان، وعندها لن يكون بيد إسرائيل الأدوات المناسبة لمواجهة الواقع الجديد الذي يُفرض عليها.

* * *

"معاريف": لا يجوز أن يتناول التحقيق في هجوم شعفاط أداء المُقاتلين فقط

بقلم تل ليف رام

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

من المعتاد أن نقول إن الهجمات الخطيرة تحدث عادة في الأماكن التي تحدد فيها المنظمات أو المسلحين تراخي ونقاط ضعف، وهو تحديد لفرصة نجاح كبيرة تجعل المسلح يفضل هدفًا معينًا على آخر. ومن المعتاد القول إنه في مكان يتم فيه الالتزام بمعايير عالية، والالتزام بالإجراءات العملية المنظمة والنظام والانضباط، سيفكر المسلح عدة مرات قبل أن يقرر اختيار المكان الذي يريد أن ينفذ فيه الهجوم.

التحقيقات العملية في ما حدث بشعفاط ستجري وشريط الفيديو الذي يوثق لحظات الهجوم ليس بديلاً عن تحقيق كامل، لكن لا يمكن تجاهل الصورة الخطيرة التي تظهر منه، فالفيديو الصعب الذي يوثق الهجوم

الذي قتلت فيه الرقيب "نوعا لآزار" التي تعمل في قوات المعابر في الشرطة العسكرية يثير تساؤلات جديدة، عن عدد الجنود الكبير، عندما يكون حوالي 8 مقاتلين على مسافة بضعة أمتار من بعضهم بعضا، والوقت الذي احتاجه منفذ الهجوم للخروج من السيارة في منطقة من المفترض أن تكون مطهرة ومؤمنة تماماً وأي خروج فيها من السيارة من المفترض أن يستنفر المعبر بأكمله باعتباره حدثاً غير عادي منذ لحظة فتح باب السيارة. كما سيتطلب التحقيق فحص توزيع المهام داخل المعبر، قوة تحرس مع مراقبة ونار تسيطر على المعبر يفترض أن تحدد بالضبط هذا النوع من الحالات، وفي النهاية أيضاً موضوع السعي للاشتباك، فالهجوم دائماً ينجح عندما يكون مباغتاً ولكن المباغته لا تعني هزيمة القوة التي تم مباغتتها أو القضاء عليها، فالارتباك الهائل عند الحاجز والوقت الطويل الذي استغرقه المقاتلون للرد، وحقيقة أن المسلح كان قادراً على الهروب بسهولة نادرة مقلق للغاية، خاصة في ظل أجواء فترة التوتر وموقع المعبر الذي شهد العديد من التوترات الأمنية والهجمات.

المهام الأمنية مثل الحراسة عند نقاط التفتيش والمعابر هي على ما يبدو من أصعب المهام وأكثرها صرامة بالنسبة لجنود "الجيش الإسرائيلي" أو الشرطة أو حرس الحدود.

الروتين الذي يكرر نفسه، ومدة المناوبات الطويلة والملل كل ذلك يعتبر منهكا بشكل خاص، وهنا بالضبط يأتي دور القادة لتحديد نقاط الضعف، والقيام بالعديد من الزيارات إلى الميدان والتفتيش والتمارين واستخلاص الدروس والمحاكاة مراراً وتكراراً للأحداث وردود الفعل في الميدان، وفرض تعليمات منقذة للأرواح في الأماكن التي يتم فيها الكشف عن مشكلات.

كما ذكرنا، لا يمكن لمقطع فيديو قصير أن يقدم صورة مهنية كاملة كبديل عن تحقيق مهني مؤثر ومتعمق، ولكن في هذه الحالة من الصعب عدم ملاحظة الإخفاقات الواضحة حتى في وقت الفيديو القصير الذي يوثق الهجوم، والسهولة التي نفذ فيها المسلح الهجوم والسهولة التي هرب بها بعد مباغته المعبر بأكمله وتأخر المقاتلين في الرد على الحادث.

يجب ألا يقتصر التحقيق المتعمق والحاسم في الهجوم الأخير على أداء المقاتلين وقيادة المعبر أثناء الهجوم، فالتحقيق من هذا النوع لن يؤدي إلا إلى استنتاجات ودروس محددة فقط، من السهل على ما يبدو الإشارة إلى الطاقم الذي كان يعمل على الحاجز بأنه لم يؤد واجبه كما هو مطلوب، والتراحم والتراخي وقدرة المسلح على الوصول إلى مسافة صفر عبر مجموعة من الجنود بعد خروجه من السيارة والارتباك الذي أعقب ذلك وانسحابه دون أن تلاحقه القوات الكثيرة عند المعبر. لكن من الأكثر أهمية ألا يقتصر التحقيق على المعبر

نفسه، ولكن أيضاً على قيام حرس الحدود والشرطة القيادة المسؤولين في هذه الحالة عن منطقة القدس بالزيارات الميدانية، وزيارات التفتيش المفاجئة إلى نقاط التفتيش والتدريبات، وقبل كل شيء الفهم العميق لحساسية الفترة ونقطة الضعف في المعبر الناتجة عن الخلط بين قوات من الشرطة العسكرية وعناصر شرطة حرس الحدود في تأدية مهام مشتركة في المعبر.

* * *

إسرائيل اليوم: عملية شعفاط: الإخفاقات المميتة تتطلب تحقيقاً شاملاً

بقلم يوآف ليمور

فيديو العملية على حاجز شعفاط يصيبك مرتين: في القلب والرأس.

- يضرب في القلب، لأنه من الصعب رؤية جنود يُطلقون النار بهذه الطريقة من مسافة قريبة، مع العلم بالنتيجة الرهيبة لقتل مجندة.
 - وهو يضرب في الرأس، لأنه محبط لرؤية عدم احترام الجنود وسوء أدائهم عند الحاجز.
 - من المتوقع أن يكون التحقيق في هذا الحدث مؤثراً بشكل خاص، ويجب أن يكون كذلك، فكمية العيوب الموجودة فيه لا يمكن تصورها، والتي يُظهر الفيديو معظمها:
 - ازدحام الجنود وحراس الأمن عند الحاجز، ما يوفر تركيزاً لأهداف سهلة للإصابة (لو لم يكن هناك خلل في مسدس المنفذ، فمن الممكن أن يكون عدد الضحايا في الحادث أكبر).
 - خروج المنفذ من مركبته والاقتراب منهم دون أن يشك أي منهم أو حتى ينظر إليه.
 - سحب المسدس وإطلاق النار دون أي رد فعل من جانبهم.
 - والأسوأ من ذلك كله مغادرة السيارة وهروب المنفذ دون إطلاق النار عليه واعتقاله.
- في وقت العملية كان هناك عدد غير قليل من الجنود وحراس الأمن عند الحاجز، ويمكن رؤية بعضهم في الفيديو، فقد كانوا جميعاً مسلحين بأسلحة آلية، وكان من المفترض أن يكونوا ماهرين في الرد السريع، ولم يتفاعل أي واحد منهم مع الحدث كما هو متوقع. ليس من الواضح ما إذا كان هذا بسبب نقص التدريب والممارسة والتعليمات المناسبة، أو تراكم الفشل الأساسي للجنود الذين فشلوا في مهمتهم، بطريقة أو بأخرى

هذا حدث مُخالف لروح "الجيش الإسرائيلي"، فلا يوجد فيه أي عملياتية، ولا جهد للمهاجمة من قرب (القاتل وجهاً لوجه)، ولا قوة فتاكة فيه، وبالتأكيد لا يوجد فيه انتصار.

على "الجيش الإسرائيلي" أن يسأل نفسه بصدق كيف حدث ذلك، فعلى الرغم من أن الجنود وحراس الأمن في نقاط التفتيش ليسوا من مقاتلي المشاة، إلا أنهم مدربون على هذه المهمة المحددة وينبغي أن يكونوا ماهرين في ذلك بالضبط. صحيح أيضاً أنهم ثابتون في معظم الأوقات في المكان نفسه، ويقومون بأعمال مرهقة، حيث 99.9% من الذين يمرون عبر الحاجز هم مواطنون أبرياء، لكن هذا النشاط – مثل أي نشاط تشغيلي آخر – يتم تنفيذه على وجه التحديد لـ 0.1% المتبقي.

الشخص الذي سيختم التحقيق سيكون رئيس الأركان أفيف كوخافي الذي وزع المتحدث باسم "الجيش الإسرائيلي" يوم الجمعة صوراً له في موقع الهجوم، يظهر فيها يتحدث إلى القادة والجنود، مع رئيس شعبة القوى البشرية إلى جانبه.

يرتدي الجميع (بما في ذلك رئيس شعبة القوى البشرية) سترة واقية، كما هو مطلوب بموجب الأوامر، والشخص الوحيد الذي لا يرتدي سترة واقية هو رئيس الأركان. من المؤكد أن التحقيق في العملية سيثير مشاكل في الإجراءات والالتزام بالتعليمات، من الجدير بالذكر أن هؤلاء لا يطالون فقط آخر جندي في السلسلة، ولكن أيضاً الجندي الأول في جيش الإسرائيلي (قائد الأركان).

تشجيع محاولات التقليد

خلال العطلة كان هناك قدر كبير من الانتقادات على الشبكات الاجتماعية بسبب توزيع فيديو العملية ويمكن فهم هذا من وجهة نظر عائلة المجنّد التي قُتلت، ولكن من وجهة نظر عامة، هناك فائدة كبيرة جداً: هذا هو أفضل فيديو تدريبي لكيفية عدم التصرف أثناء نشاط عملياتي، إذا استفاد منه "الجيش الإسرائيلي" في إنهاء محاولة العملية التالية بطريقة مختلفة، فهذا يكفي. على أي حال فإن توقع بقاء مقاطع الفيديو سرّية بحلول عام 2022 غير واقعي، فالادعاء (الذي تم سماعه حتى من السياسيين) بأن إغلاق الضفة الغربية كان من شأنه أن يمنع العملية لا أساس له.

الحاجز موجود لمراقبة مرور الفلسطينيين، وحتى الإغلاق لن يمنع الوصول إليه من الجانب الفلسطيني، علاوة على ذلك يحمل الفلسطينيون المقيمون شرقي القدس بطاقات "هوية إسرائيلية" تسمح لهم بالمرور بحرية حتى عبر الحواجز (المنفذون جاءوا من الجانب الإسرائيلي من الحاجز). أولئك الذين يريدون سحب

الهوية الزرقاء من المقدسيين، هم يقومون بتقسيم القدس فعلياً: ومن المشكوك فيه أن هذا ما يريده أولئك الذين يطالبون بالإغلاق.

قد تشجع هذه العملية محاولات التقليد، خاصة من قبل الفلسطينيين الذين يخطئون في الاعتقاد بأنه من السهل مهاجمة الجنود. واجهت المنظومة الأمنية (بنجاح) تحدياً مشابهاً في عام 2016 في موجة العمليات الفردية، ويحتاج إلى إيجاد طرق للقيام بذلك مرة أخرى الآن، وشروط ذلك أكثر تعقيداً من ذي قبل، فضعف السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية، وانضمام تنظيم (فتح) البطيء والمقلق إلى دائرة العمليات ينذر بزيادة متوقعة في التحذيرات ومستوى التهديد.

ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه خلال الأعياد القادمة، وربما حتى بعد الانتخابات، وسيؤدي هذا إلى رفع التوتر والضغط على "الجيش الإسرائيلي" والشرطة والشبابك إلى أقصى حد.

* * *

"يديعوت": البحث عن منفذ العملية متواصل: بعد يومين من الحصار.. "شعفاط" لا يزال صامداً

بعد قرابة 48 ساعة على العملية عند حاجز شعفاط، والتي قتلت فيها المجندة نوعا لآزار (السبت)، يشهد مخيم اللاجئين مساء اليوم (الإثنين) أجواء متوترة للغاية واشتباكات عنيفة بين الأهالي – ومعظمهم من الشباب – وقوات العدو التي تبحث منذ ساعات طويلة عن ما تزعم أنه منفذ العملية عدي التميمي الذي لم يتم اعتقاله بعد، واعتقلت القوات الأمنية حتى الآن أقاربه و"متورطين" آخرين. وفي جميع أنحاء المخيم تطورت عدة نقاط احتكاك حيث ألقى الشبان الحجارة وتصدوا لقوات الأمن، ويتحدث الفلسطينيون عن سقوط عشرات الإصابات، وقالت الشرطة إن الإغلاق سينتهي في نهاية العيد، لكن في الوقت نفسه يتحدثون على مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام الفلسطينية عن واقع غير إنساني ويشكون من العقاب الجماعي لنحو 60 ألف مواطن لا يمكنهم حتى الدخول والخروج لأغراض العمل، بل وقال الهلال الأحمر إن "إسرائيل" تمنع العاملين فيه من دخول المخيم.

منير زغير رئيس لجنة الأحياء التي وراء الجدار الفاصل في القدس، قال إن الإغلاق استفزاز تعودنا عليه، وأضاف زغير أنه "ليس من المنطقي إغلاق المداخل والمخارج على 60000 مواطن، ومن المستحيل الاستمرار على هذا النحو". وتابع: "الجيش يلقي الغاز المسيل للدموع في كل مكان ويدخل البيوت ويلحق أضرارا بالممتلكات."

ويقدر مسؤولون أمنيون أن المطلوب المزعوم التميمي لا يزال يتجول بحرية في الأحياء الواقعة خلف الجدار الفاصل، ويحرص المواطنون على عدم نشر صور جديدة له، ومع ذلك، قد يكون التميمي لا يزال في مخيم اللاجئين المكتظ بالسكان والمباني؛ ما يجعل من الصعب تحديد مكانه. وتواصل قوات كبيرة من شرطة القدس و"حرس الحدود" مع الوحدات الخاصة والشاباك و"قوات الجيش الإسرائيلي" عمليات المطاردة مع القيام بعمليات تمشيط وبحث واسعة النطاق لاعتقاله، ولا يمكن للسكان المرور عبر الحاجز نفسه لا بالسيارة ولا مشياً على الأقدام.

وكشف تحقيق أولي للعملية أن المطلوب المزعوم التميمي تمكن من إطلاق ثماني رصاصات على مجموعة الجنود الذين كانوا يقفون أمامه على بعد أمتار قليلة بعد نزوله من السيارة وسط الحاجز - دون أن يتمكن أحد منهم من إطلاق النار عليه وإصابته. وقد منعه خلل في سلاحه من الاستمرار في إطلاق النار، ثم بدأ بالفرار مشياً على الأقدام سالمًا باتجاه مخيم شعفاط القريب، ولم يتمكن المقاتلون الآخرون الذين كانوا على الحاجز من إصابته أو اعتقاله.

وتقدر المنظومة الأمنية أن "التميمي" كان مقتنعاً بأن الحادثة ستنتهي باستشهاده كعملية فدائية، ولم يكن مستعداً للهروب حياً، يُظهر التحقيق أيضاً أن الهجوم كان أثناء تغيير مناوبة في نقطة التفتيش - وهو وقت يعتبر نقطة ضعف عملياتية في أي وقت وفي أي منطقة، وبالتالي يتطلب مزيداً من اليقظة والغطاء. بعد الحادث يبدو أنه سيتم توقيف بعض القادة على الأقل في المنطقة من وظائفهم منهم من "الجيش الإسرائيلي" ومن "حرس الحدود".

* * *

"هأرتس": كيف يخدعنا السياسيون وينهبون الخزائن العامة في الانتخابات؟

بقلم عكيفا نوفيك

تجري عملية نهب مؤسسية في مبنى الكنيست هذه الأيام، فلا توجد طريقة جيدة لتحديد ضبط النفقات والأجور التي يشارك فيها معظم الأحزاب، والتي تتزايد من انتخابات إلى أخرى. يستقيل مستشارو الوزراء ويعودون "كمستشارين للحملات الانتخابية" ويقومون بالوظيفة نفسها، ولكن بثلاثة أضعاف الراتب السابق لهم. يطالب "الاستراتيجيون" (المستشارون الاستراتيجيون) ويأخذون الملايين، ويفكر السياسيون في عدد كبير من التركيبات لحلب الخزائن العامة. وهناك وحدة (بين الأحزاب) حول هذه القضية فلا توجد معسكرات

سياسية، والجميع أصدقاء، والأطراف من جميع الألوان السياسية تفعل ما يحلو لها من خلال التمويل الذي يقدمونه لأنفسهم.

الأمثلة كثيرة، هل مررت مؤخراً بالحادث المؤسف، المعروف باسم حملة ايليلت شاكيد الرقمية؟ ليس من اللطيف رؤيتها، وليس من اللطيف سماعها، بل من غير اللطيف أن تسمع أنها تدفع حوالي مليون شيكل مقابل ذلك إلى "المستشار الخارق" صفي شاكيد.

إذاً من سيدفع الفاتورة؟ سنصل إلى ذلك لاحقاً

في قائمة بتسلييل سموتريتش لـ "الصهيونية الدينية"، توحد ما لا يقل عن خمسة أحزاب، بمستويات متفاوتة أغرب من الخيال ("مستقبل واحد - مستقبل جيد لإسرائيل" لأوريت ستروك وغيرها). والذين سيكلفون الدولة مئات الآلاف من الشواكل شهرياً. فالوضع الذي ينفق فيه السياسيون بالملايين على المستشارين ثم يستمرون كما لو لم يحدث شيء هو فساد مؤسسي

خلق النظام حلقة مفرغة من المستشارين الذين يطالبون بملايين الشواكل، وسياسيون يسعدون بالدفع، ومن القانوني أن تغضب، ولكن خلال فترة الانتخابات، يُسمح بإنفاق مبالغ ضخمة على الرواتب والاستشاريين والإعلان.

أموال الأحزاب هي قرض من الكنيسة، ولا يهتم سوى القليل بسداده وبحسب مراقب الدولة، وصلت ديون الأحزاب في نهاية العام الماضي إلى 340 مليون شيكل - معظم الديون للكنيسة، والباقي لموردين سابقين ومصاري ف ومصلحة الضرائب. وقد بلغت ديون الليكود 146 مليون شيكل، ويش عتيد 56 مليوناً، وشاس 30 مليوناً، وكحول لفان 27 مليوناً وأكثر.

إيهود باراك لا يزال مديناً للكنيسة بملايين الشواكل منذ فترة وجوده في حزب الاستقلال "هعتصمئوت" (حزب انشق عن حزب العمل في 17 يناير 2011، خلال الدورة الثامنة عشرة للكنيسة برئاسة إيهود باراك)، وكذلك البيت اليهودي.

كم أنهى حزب "تكفا حداشا" الحملة الانتخابية السابقة بعجز قدره 14 مليون شيكل، لماذا ينفق السياسيون الكثير من المال؟

لأنهم يستطيعون!!

ومن الذي سيعاقب الذين يتجاوزون حدود الاتفاق من الأحزاب؟

أوه، من المتوقع أنهم قد تذوقوا الراحة على ذراع مراقب الدولة، وأعني غرامات سخيفة.

تقوم الأطراف بحساب تكلفة الغرامات مقدماً وإذا انهارت تحت نسبة الحسم، فيمكنها دائماً الخروج وتشكيل حزب آخر، لا يوجد نقص في الأسماء الملهمة. يجب أن يشمل حل هذه المشكلة فرض المسؤولية الشخصية على السياسيين عن نتائج أفعالهم، كالقيود على إدارة المستقبل، والعواقب على التمويل الحالي وفقاً لمستوى الديون، وتحديد سقف الرواتب في الحملات الانتخابية، ودراسة وضع كل سياسي.

أي شيء من شأنه أن يجلب القليل من التعقل إلى هذه الثغرة.

إن المسؤولين المنتخبين لدينا في الغالب يفهمون تماماً كم هو معيب.. لكن ماذا، تغيير قواعد الانتخابات ينطوي على مفارقة، فمن يتم انتخابه للكنيست ويستطيع تغيير القواعد، تم انتخابه على وجه التحديد بسبب هذه القواعد. وإذا ظهر سياسي نزيه جداً، بريء جداً ومغفل، أراهن أنه سيجد طريقه للخروج من الكنيست قبل أن يتاح له الوقت لإصلاح أي شيء، وسيشرح له المستشارون الكبار السبب بالفعل.

* * *

"جيروساليم بوست": ديموغرافيا "إسرائيل" بعد 75 عاماً

بقلم "عوزي ريبحن": رئيس قسم الديموغرافيا اليهودية في معهد اليهود المعاصرين في الجامعة العبرية في القدس، حيث يشغل أيضاً منصب "شلومو أرغوف" في العلاقات بين "إسرائيل" والشتات.

في 29 نوفمبر 1947 عندما قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة تقسيم فلسطين المنتدبة إلى دولتين - واحدة يهودية والأخرى عربية - تم تخصيص أكثر من مليون شخص للعيش فيما يعرف "بالدولة اليهودية"، وتم تقسيمهم إلى 630,000 يهودي و400,000 من غير اليهود، ما سمح بأغلبية يهودية تبلغ 63%.

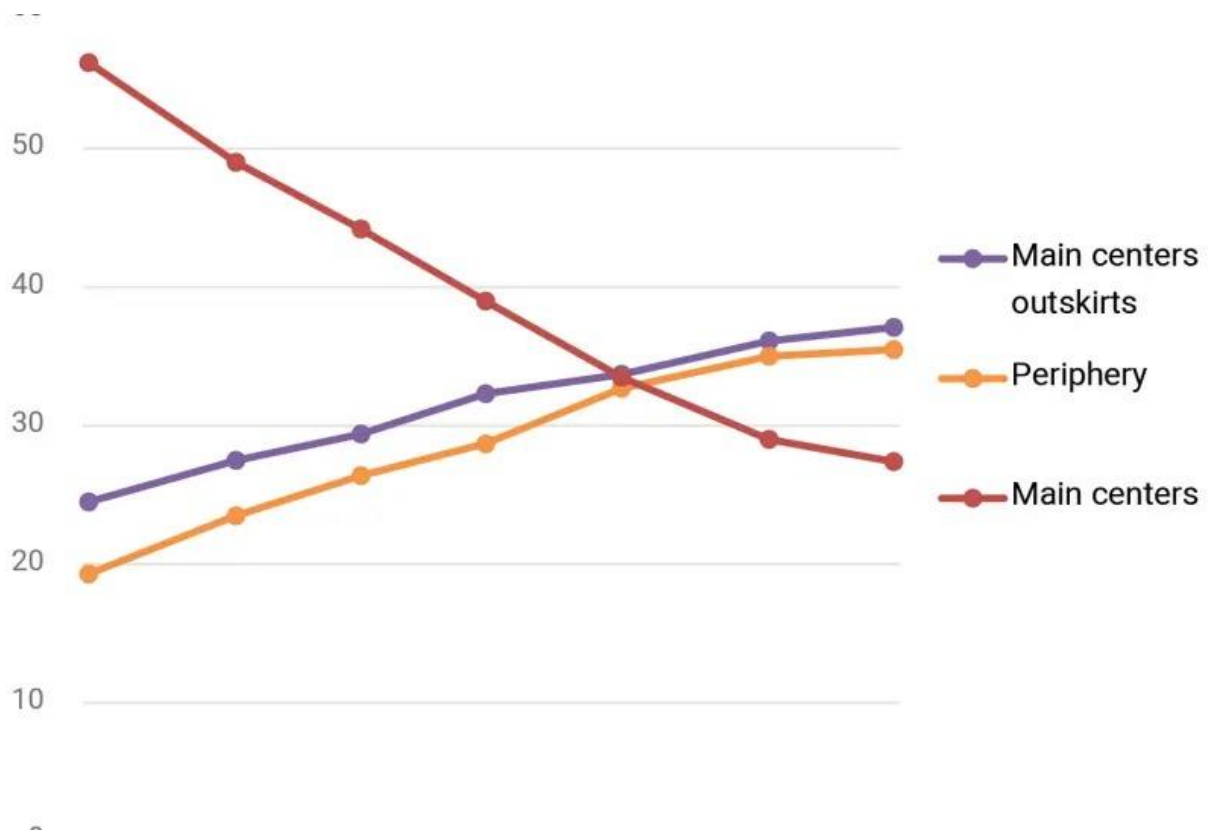
كانت إحدى أكثر النتائج الدراماتيكية لحرب عام 48 هي النزوح الجماعي، لأعداد كبيرة من الفلسطينيين، يشمل ذلك الأراضي التي تم السيطرة عليها حديثاً من قبل "جيش العدو الإسرائيلي" في الجليل والجنوب وغرب القدس، تم وضع هذا التوازن الديموغرافي في أواخر عام 1948 على أسس أكثر صلابة من حيث الأغلبية اليهودية - 717000 يهودي مقابل 156000 غير يهودي، أو بنسبة 82%.

بمرور الوقت، زاد عدد سكان "الكيان" إلى ما يزيد قليلاً على مليوني نسمة في عام 1960، ونحو 4 ملايين في عام 1980، وما يقرب من ستة ملايين ونصف في مطلع القرن الحالي، وتسعة ملايين ونصف اليوم، هذه الزيادة البالغة عشرة أضعاف في غضون 75 عاماً توازيها في أي دولة غربية أخرى، على سبيل المثال، تضاعف

عدد سكان أستراليا ثلاثة أضعاف خلال هذه الفترة، وزاد عدد سكان الولايات المتحدة بمقدار الضعف، وزاد عدد سكان فرنسا وإنجلترا بمعدل مرة ونصف لكل منهما.

هذا النمو الديموغرافي هو نتيجة مزيج فريد من موجات الهجرة الكبيرة، وهي عملية محدودة بموجب قانون العودة إلى اليهود وأقاربهم والتي ابتكرتها سلطات العدو، ومعدلات المواليد المرتفعة، خاصة في العقود الأولى من قيام كيان العدو، سواء بين النساء اليهوديات المهاجرات من آسيا وشمال إفريقيا وبين النساء المسلمات. يعود ما يقرب من ثلث النمو الإجمالي للسكان اليهود إلى الهجرة، والزيادة الطبيعية تمثل الباقي.

ومع ذلك كانت هناك أوقات - حتى الستينيات، وفي أوائل التسعينيات عند انهيار الستار الحديدي - كانت الهجرة فيها ذات أهمية قصوى في نمو السكان اليهود، بالنظر إلى أن معظم الجاليات اليهودية في المناطق المتوترة قد أفرغت، فقد انخفضت الهجرة مؤخراً وأصبحت مكوناً صغيراً من الديناميكيات الديموغرافية للسكان اليهود في الكيان.



النمو السكاني

على الرغم من أن الديموغرافيا اليهودية قد استفادت من كل من الهجرة والخصوبة بينما اكتسب الفلسطينيون من الخصوبة فقط، فقد نما السكان الآخرون بوتيرة أسرع قليلاً بسبب سنوات عديدة من معدلات المواليد المرتفعة للغاية، بحوالي عشرة أطفال لكل امرأة، ومع ذلك فقد انخفضت هذه المعدلات مؤخراً؛ على وجه الخصوص، إذ إن لدى اليهود وغير اليهود أعداد مماثلة جداً من الأطفال اليوم: ثلاثة لكل امرأة في المتوسط.

وعليه فقد انخفضت نسبة اليهود إلى الفلسطينيين بين "السكان الإسرائيليين" بشكل طفيف على مر السنين، لتصل إلى 79٪ مقابل 21٪، يأخذ هذا في الاعتبار جميع "سكان الكيان" داخل حدود فلسطين المحتلة عام 1967، بما في ذلك القدس الشرقية ومرتفعات الجولان، واليهود الذين يعيشون في الضفة الغربية (ولكن ليس الفلسطينيين في هذه المنطقة).

يشمل السكان اليهود أيضاً مهاجرين، معظمهم من الاتحاد السوفيتي، وهم ليسوا يهوداً وفقاً لالهلاشا (القانون الديني اليهودي) ولكن يحق لهم الهجرة إلى الكيان بموجب قانون العودة (يتم تعريفهم أيضاً على أنهم "أشخاص بلا دين").

إذا لم ينهاروا في مجموعة الأغلبية، فإن نسبة اليهود من سكان الكيان الحاليين ستنخفض إلى 74% فقط، وسط هذه العمليات الديموغرافية، فيتغير التوزيع الجغرافي للسكان أيضاً، حيث كان الكثير من هذا بالطبع مدفوعاً بالتغيرات الجيوسياسية التي أعقبت حرب 1967 وتوسع الاستيطان اليهودي في مناطق جديدة. ومع ذلك، فقد نشأ البعض من مراجعات التفضيلات السكنية المصحوبة بالهجرة الداخلية للسكان غير المهاجرين، والتشتت غير المتكافئ للمهاجرين، ومعدلات المواليد المتفاوتة في البلدات والمدن حسب مستوى التدين، وهو ما يمثل الحصة المتغيرة للأرثوذكس المتطرفين (الحريديم)، وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى أن سكان المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية يشكلون حوالي 6٪ من إجمالي السكان اليهود في الكيان حتى كتابة هذه السطور.

وبالمثل على عكس السنوات التكوينية للكيان، حيث كان الأشخاص من أصل آسيوي إفريقي ممثلين بشكل مفرط في المناطق المحيطة، وإن السكان اليهود اليوم أكثر توازناً عرقياً في المناطق المختلفة، بينما كان هناك حوالي 7% من السكان اليهود يعيشون في الكيبوتسات عند قيام كيان العدو، فإن 2.5% فقط يعيشون في الكيبوتسات اليوم.

أخيراً شكل يهود الكيان ستة % فقط من يهود العالم في عام 1948، واليوم على النقيض من ذلك، يعيش أكثر من أربعة من كل عشرة يهود في العالم في كيان العدو، إلى جانب الولايات المتحدة، هذان هما أكبر تجمع لليهود في العالم، متساويان في العدد إلى حد كبير.

* * *

"يديعوت أحرونوت": نظرة على سباق التسليح الذي يخوضه "الجيش الإسرائيلي" بالفضاء... يمكنه إرسال صور من أي نقطة بالعالم خلال دقائق

بقلم يوآب زيتون

تصوير آلاف الكيلومترات في غضون دقائق ونقل الصورة بعد المعالجة إلى قائد اللواء في غضون ساعة: الآلاف من الأقمار الاصطناعية النانوية ستنضم قريباً إلى استخدام "الجيش الإسرائيلي" وتوسع الثورة التي تقودها الوحدة 9900 في الاستخبارات، حيث يمكنها تقديم صورة لأي نقطة في العالم في غضون بضعة دقائق. ستنضم قريباً العشرات من الأقمار الاصطناعية الصغيرة ذات الأشكال المختلفة إلى الأقمار الاصطناعية التي تستخدمها الوحدة السرية، والتي ستسمح بالسيطرة المستمرة والأفضل على أراضي العدو، وستحسن أيضاً القدرة على معرفة ما يحدث في تلك الأراضي، وحل الألغاز الاستخبارية سيتحسن، والحديث هنا يدور عن مشروع مشترك مع الولايات المتحدة قد يتوسع في السنوات القادمة ليصل إلى آلاف الأقمار الاصطناعية الصغيرة التي سيستأجرها "الجيش الإسرائيلي" من الشركات الغربية.

وفقاً لخطة تطوير الوحدة فإن الأقمار الاصطناعية التي يستخدمها "الجيش الإسرائيلي" ستعمل بشكل شبه مستقل في السنوات القادمة، وستقوم بمراقبة مناطق بعيدة، وإذا اكتشف نظامها تغييراً طفيفاً فسوف ينبه ويوجه المشغلين ومحلي الرموز والتشفير.

المراقبة أو الرصد الآلي في المناطق الواسعة التي تقع في دول العدو هو بالفعل في تطور متقدم ومن المتوقع أن يخدم قادة الكتائب والألوية في مناورات مستقبلية في لبنان، وهكذا على سبيل المثال سيقوم نظام جديد بتصوير وتحديد المسارات الصحيحة والأكثر أماناً لتقدم كتائب الدبابات وذلك من خلال تحليل التضاريس ذات الصلة وسيساعد القادة على الأرض في اختيار مسارات المناورة الدقيقة. وقالوا في الوحدة إنهم اليوم في طريقهم إلى وضع يجعل من الممكن تقديم صورة لأي نقطة في العالم في غضون دقائق قليلة حسب طلب القوات والقادة، في المستقبل القريب القمر الاصطناعي نفسه سيخبرنا بالتغيرات التي سيكتشفها في المنطقة

التي يتم مسحها، بما في ذلك المناطق ذات المساحة الكبيرة، وبالفعل اليوم يمكننا مسح تضاريس منطقة على بعد آلاف الكيلومترات خلال دقائق.

في غرفة عمليات الوحدة 9900 تحت الأرض يتم تلقي طلبات جديدة كل يوم من ضباط الاستخبارات وسلاح الجو، بالإضافة إلى طلبيات من منظمات استخبارية أخرى، ويمكن أن يصل هذا أيضاً إلى مئات وآلاف من صور الأقمار الصناعية كل يوم: بدءاً من التصوير الشبه مباشر لطائرة نقل قد تقلع من منطقة صحراوية معينة وصولاً إلى قافلة من الشاحنات تسير على طريق سريع عابرة للبلاد.

سرعة العمل تعتمد بالطبع على فيزياء الحركة حول الأرض، وهكذا على سبيل المثال يحلق قمر صناعي للمراقبة لمدة 10 دقائق فوق إيران وتكون هذه هي النافذة الزمنية لتفعيله إذا رغبوا في ذلك، وتساعد خوارزمية خاصة على مزامنة آلاف الطلبات التي تتلقاها الوحدة من مختلف الزبائن من الجيش ومن المنظومة الأمنية من عشرات الأقمار الاصطناعية، بحيث يتم تصوير عدة أهداف مختلفة لمهام مختلفة على الطريق في وقت واحد.

وأوضحوا في غرفة العمليات أن صيانة الأقمار الصناعية أمر حساس، وأحياناً يكون لدينا نافذة زمنية لا تتعدى 10 دقائق فقط للتعامل مع الأعطال عن بُعد وتنفيذ عمليات الصيانة الروتينية، وعندما يأتي إلينا ضيوف من الجيوش الأجنبية، لا يمكنهم تصديق أن هذه المهمة يقوم بها مجندة تبلغ من العمر 19 عاماً، تقوم صديقتها البالغة من العمر 20 عاماً بقيادة وتشغيل القمر الاصطناعي.

“الجميع هنا يعرف أن هذا مورد استراتيجي تصل كلفته التشغيلية إلى ملايين الشواكل، ولهذا السبب يتم اختيار جنود موهوبين وأذكيا للغاية هنا، فعطل بسيط في تشغيل قمر Ofek 5 على سبيل المثال، يمكن أن يقصر من عمره لأشهر، إذا تسبب العطل في استهلاك زائد بمقدار 100 جرام من الوقود. اليوم الذي سنشهد فيه تصادماً بين الأقمار الاصطناعية ليس بعيداً

إن سباق التسليح التكنولوجي سيطر منذ وقت طويل على الفضاء، وفي الوحدة التابعة للاستخبارات يذكرون القادة الميدانيين في “الجيش الإسرائيلي” بأن حزب الله يمكنه أيضاً استخدام صور الأقمار الاصطناعية الحديثة المتاحة للجميع، ويمكنه توثيق التغييرات في انتشار القوات.

هذا صحيح بشكل خاص بالنظر إلى حقيقة وجود أقمار اصطناعية خاصة في الفضاء حالياً، أكثر من أقمار دول، نظراً لعدم وجود لوائح دولية فليس بعيداً اليوم أن سنشهد فيه تصادماً بين الأقمار الاصطناعية على ارتفاع 400-500 كيلومتر من الأرض، نحن اليوم نراقب بالفعل حركة الأقمار الاصطناعية التي نعمل بها لمنع

الاصطدام. كان آخر قمر أطلقته وحدة 9900 في يوليو 2020 عندما تم إطلاق "Ofek 16" إلى الفضاء بعد الكثير من الآم المخاض، وشارك الجنود أنفسهم في الإطلاق، وفي وقت قصير تسلموا خيوط التشغيل والمسؤولية العملية عن تحليقه وتسييره في الفضاء.

وقال ضابط في الوحدة: لقد كان ينطوي ذلك على ربط قوي للغاية بين الجنود الذين كانوا يستعدون لهذه اللحظة لمدة ستة أشهر، "نحن نبذل جهوداً كبيرة لحماية الأقمار الاصطناعية، لكن اليوم هناك قوى أثبتت قدرتها على إصابة قمر اصطناعي بصاروخ."

على الشاشة الرئيسية في غرفة العمليات يتم عرض كل قائمة الأقمار الاصطناعية التي يشغلها "الجيش الإسرائيلي" حالياً باستمرار، مع تحديد الأوقات الدقيقة التي ستكون فيها فوق البلدان التي يتبعها "الجيش الإسرائيلي"، ونافذة الفرص المقدر أو المحددة لتشغيلها، إنه مشابه جداً لجدول الإقلاع والهبوط، باستثناء أن أي تأخير أو بطاقة خضراء سيؤثر بشكل كبير على قوة خاصة بعيدة عن "إسرائيل". "الصور التي تهبط من الفضاء بالموجات الكهرومغناطيسية تهبط في غرفة العمليات في غضون دقائق وبعد تفرغ الملفات تبدأ المعالجة الأولية والسريعة لها

في الواقع هذه هي المادة الخام للصور من الفضاء، لكن الجنود يتأكدون ما إذا تم بالفعل تصوير الهدف الصحيح قبل انتقال الصورة المعالجة إلى "العمل مباشرة"، فأتناء المعالجة يمكن أن تكون هناك خيبة أمل أيضاً، عندما تغطي جزء من السحابة بعض مكونات الهدف ويعمل الجنود هنا على "تنظيف" مثل هذا التشويش قدر الإمكان، في المستقبل القريب أيضاً مهمة معالجة الصور ستكون أوتوماتيكية.

* * *

شكوك إسرائيلية حيال توقيع اتفاق ترسيم الحدود بالأسابيع القريبة

ترجمة: بلال ضاهر. موقع عرب 48

قالت مصادر أمنية إسرائيلية إنه بالرغم من تقدم المفاوضات بين إسرائيل ولبنان بوساطة أميركية حول ترسيم الحدود البحرية بين الجانبين، إلا أنه ما زالت هناك علامات استفهام حول "الدلالات السياسية والقانونية" في إسرائيل لهذه التطورات، وفق ما نقلت عنهم صحيفة "هآرتس" اليوم، الثلاثاء.

وإثر الالتماسات التي قُدمت إلى المحكمة العليا الإسرائيلية ضد اتفاق ترسيم الحدود البحرية، وحملة رئيس المعارضة، بنيامين نتنياهو، ضد الاتفاق، فإنه ليس واضحاً حتى الآن إذا كان بإمكان الحكومة المصادقة عليه نهائياً وإيداعه في الكنيست، بحيث تتم المصادقة عليه قبل انتخابات الكنيست، التي ستجري مطلع تشرين

الثاني/نوفمبر المقبل. ويذكر أن نتياهو صرح مؤخرا أنه في حال فوزه في الانتخابات وعاد إلى منصب رئيس الحكومة، فإنه لن يحترم الاتفاق مع لبنان بوساطة أميركية. وستعقد الحكومة الإسرائيلية اجتماعا خاصا من أجل التداول إذا كانت ستطرح الاتفاق على الكنيست للمصادقة عليه، أو أنها ستطرحه خلال الأسبوعين المقبلين، حسبما ذكرت الإذاعة العامة الإسرائيلية "كان"، اليوم. وإذا صادقت الحكومة على طرح الاتفاق، فإنه ستعقد جلسة خاصة للكنيست، التي لا تجتمع عادة بعد حل الكنيست وتبكير الانتخابات. وفي هذه الحالة، فإن الحكومة قد تصادق على الاتفاق بشكل نهائي بعد أسبوعين، وقبل أيام قليلة من الانتخابات. ونقلت "كان" عن مصادر سياسية قولها إن "إسرائيل معنية بلبنان كجارة مستقرة ومزدهرة ولا تشكل منصة لإرهاب حزب الله، وليس أداة طيعة بأيدي إيران. وجهاز الأمن كله يؤيد الاتفاق ويؤكد أهميته من أجل الاستقرار الأمني".

واعتبرت هارتس "أنه بالرغم من ارتفاع مستوى التوتر في الأيام الماضية، بعد رفض إسرائيل الملاحظات اللبنانية على مسودة الاتفاق، وتهديد وزير الأمن الإسرائيلي، بيني غانتس، بإيعازه للجيش برفع حالة التأهب مقابل حزب الله، إلا أن "حزب الله يحافظ على نبرة ملجومة نسبيا ولا يطلق تهديدات كثيرة ضد إسرائيل". وأشارت الصحيفة إلى "صمت إيران، التي بالرغم من دعمها لحزب الله وتدخلها الكبير بما يحدث في لبنان، امتنعت عادة عن التطرق إلى المفاوضات" حول ترسيم الحدود البحرية. ورجحت الصحيفة أن هذا "الصمت الإيراني" سببه الأوضاع الداخلية في لبنان وخاصة الاحتجاجات التي اندلعت في أعقاب مقتل الشابة مهسا أميني (22 عامًا)، بعد أن أوقفها "شرطة الأخلاق" الإيرانية.

ووفقا للصحيفة، فإن جهاز الأمن الإسرائيلي يتابع بتأهب التطورات الداخلية في إيران، "لكنه يحاذر في توقعاته حيال احتمالات إسقاط النظام، الذي نجح بالتغلب بوحشية بالغة على احتجاجات الوقود وكذلك على 'الثورة الخضراء' في العام 2009. كذلك يعبرون في إسرائيل أن هناك "نجاحا نسبيا في لجم استمرار تقدم جهود التأثير الإيراني في سورية"، وبضمن ذلك انتشار ميليشيات موالية لإيراني في سورية، وهي المنظومة التي أقامها القائد السابق لـ"فيلق القدس" في الحرس الثوري الإيراني، قاسم سليمان، الذي اغتيل بضربة أميركية في العراق، مطلع العام 2020.

ونقلت الصحيفة عن مصادر في الجيش الإسرائيلي قولها إنه "تم لجم حلم سليمان"، بادعاء أنه "تراجع نقل الأسلحة عن طريق سورية إلى لبنان، ومعظم أفراد الميليشيات غادروا، وجرى تشويش جهد حزب الله من أجل فتح جبهة أخرى ضد إسرائيل على طول الحدود في هضبة الجولان".

* * *

تقارير

"تايمز أوف إسرائيل": الوزراء أبلغوا بأن حقل الغاز "قانا" المتنازع عليه مع لبنان قد يكون جافا تماما

في إشارة إلى أن إسرائيلي لن تتنازل عن الكثير، يبدو أن تقدير مديرو وزارة الطاقة يهدف إلى إقناع أعضاء الحكومة القلقين بدعم الاتفاق البحري مع لبنان

أفاد تقرير أن مدير وزارة الطاقة الإسرائيلية قال للوزراء خلال جلسة للمجلس الوزاري الأمني المصغر (الكابينت)، إن التقديرات المتعلقة بكميات الغاز الطبيعي التي يمكن استخراجها من احتياطي في قلب نزع بحري بين إسرائيل ولبنان أقل بكثير مما كان يُعتقد بداية. فقد قال لئثور شيلاط إن تقديرات وزارته وشركة "توتال إنرجي" – التي تمتلك امتياز التنقيب عن الغاز في حقل "قانا" المتنازع عليه، تشير إلى أن الربح المحتمل من المنطقة المعنية يبلغ ثلاثة مليارات دولار فقط، حسبما أفاد موقع "واللا" الإخباري، نقلا عن أربعة مسؤولين حضروا اجتماع الكابينت عند الإدلاء بهذه التصريحات. وقال شيلاط للوزراء، بحسب القناة 13: "من المحتمل أيضا أن يكون قانا جافا تماما."

الرقم المعروف كان أقل بكثير من التقديرات الأخرى المنشورة في وسائل الإعلام. وضعت صحيفة "ذي ماركر" الاقتصادية اليومية الأرباح المحتملة عند حوالي 20 مليار دولار. وإذا تم العثور على الغاز في الحقل، فسيتم تقسيم الأرباح بين إسرائيل ولبنان و"توتال إنرجي". وأوضح شيلاط أن إسرائيل لن تتمكن من معرفة الأرقام الدقيقة حتى يبدأ الحفر في الموقع.

وتبدو هذه الأرقام كمحاولة من قبل شيلاط لإقناع الوزراء القلقين بالموافقة على الاتفاقية البحرية التي تتوسط فيها الولايات المتحدة، والتي تسعى إسرائيل إلى إبرامها مع لبنان من خلال التأكيد على أنه في حين أن إسرائيل سوف تتنازل عن حقل غاز قد يقدم ربحا محدودا، إلا أنها ستضفي الشرعية على سيطرتها على حقول الغاز الأخرى الأكثر ربحية في البحر الأبيض المتوسط. كما ستكسب إسرائيل اعترافا دوليا بحدودها المحددة بخط عوامات على بعد خمسة كيلومترات من ساحل بلدة راس الناقورة بشمال البلاد، والتي وضعتها إسرائيل في عام 2000.

صدمت تقديرات شيلاط العديد من وزراء الكابينت في الغرفة، حسبما أفاد "واللا"، الذي أضاف أن وزيرة الداخلية أيليت شاكيد ردت بأنه ينبغي الكشف عن الأرقام للجمهور. تعتبر الوزيرة اليمينية من أشد المعارضين للاتفاقية الوشيكة، حيث قالت أنه لا ينبغي التوقيع عليها دون مصادقة الكنيست. تسعى رئيسة حزب "البيت اليهودي" بعد الانتخابات المقررة في نوفمبر إلى الانضمام إلى حكومة بقيادة زعيم المعارضة بنيامين نتنياهو، الذي يعارض هو أيضا الاتفاق البحري. وقال وزيران حضرا جلسة الكابينت لموقع "واللا" إن

التقديرات بشأن الأرباح المحتملة كانت أقل مما وافقت إسرائيل على تلقيه في الجولات السابقة من المفاوضات التي توسطت فيها الولايات المتحدة والتي لم تسفر عن أي نتيجة. وقال أحد الوزيرين للموقع الإخباري، مشيراً إلى دعمه للاتفاق "إنها مسألة سنتات لدولة مثل إسرائيل ونحن لا نتحدث عن أرباح قد لا نراها لمدة خمس سنوات، قارنوا كل ذلك بالإنجازات السياسية والأمنية التي ستجلبها لنا هذه الاتفاقية".

متحدثاً أيضاً خلال اجتماع يوم الخميس، قال رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، أفيف كوخافي، للوزراء أنه من وجهة نظر الجيش، "يحافظ الاتفاق على المصالح الأمنية لإسرائيل وحرية إسرائيل في العمل". وأفادت القناة 12، التي نشرت الاقتباس من الاجتماع المغلق، أن رئيس الموساد دافيد برنياع قال للوزراء إن الأمين العام لمنظمة حزب الله، حسن نصر الله، معني هو أيضاً بالاتفاق ولا يريد البدء بهجوم عسكري آخر ضد إسرائيل في هذه المرحلة، على الرغم من تهديداته بعكس ذلك. ومع ذلك، ذكرت الشبكة التلفزيونية أن برنياع قال للوزراء إن حزب الله سيحاول على الأرجح شن هجوم محدود ضد المنشآت التي تسيطر عليها إسرائيل في المنطقة البحرية المتنازع عليها مع تعثر المحادثات كما يبدو. كما أعرب وزير الدفاع بيني غانتس عن دعمه لكنه حذر من استخراج الغاز من حقل "كاريش" قبل التوقيع على اتفاق مع لبنان، وقال، بحسب الشبكة، إن "المخاطر الأمنية كبيرة الآن".

وعارضت شاكيد هذا الموقف ودعت إلى البدء الفوري في التنقيب عن الغاز في "كاريش" وسط تهديدات نصرالله بأن مثل هذه الخطوة ستؤدي إلى رد عسكري من حزب الله.

بدا أن إسرائيل ولبنان، اللتان تعتبران رسمياً في حالة حرب، قد اقتربتا من اتفاق بشأن حقول الغاز المتنازع عليها أواخر الأسبوع الماضي بعد سنوات من المحادثات المتقطعة، لكن يوم الخميس، رفض لبيد التعديلات اللبنانية على الصفقة المقترحة، مما أثار شكوكاً جديدة بشأن إمكانية التوصل إلى اتفاق.

لم يتم الإعلان عن التفاصيل الكاملة للاتفاق، لكن الدبلوماسيين المطلعين على الأمر يقولون إن المسودة التي قدمتها الولايات المتحدة الأسبوع الماضي اعترفت بخط العوامات باعتباره حدوداً لإسرائيل. بعد ذلك، ستبعب حدود إسرائيل الحد الجنوبي للمنطقة المتنازع عليها المعروفة باسم الخط 23.

ستتمتع لبنان بالمزايا الاقتصادية للمنطقة الواقعة شمال الخط 23، بما في ذلك حقل الغاز "قانا"، إلا أن مسؤولاً إسرائيلياً ربيعاً تحدث مع الصحافيين بشأن الصفقة يوم الأحد قال إن إسرائيل ستتلقي تعويضات مقابل التنازل عن حقوقها في "قانا"، الذي يقع جزء منه في منطقة يعترف الاتفاق بأنها مياه إسرائيلية.

يوم الثلاثاء، ذكرت صحيفة "الأخبار" المقربة من حزب الله أن لبنان لم توافق على الاعتراف بخط العوامات الإسرائيلية قبالة سواحل راس الناقورة كحدود.

وأفادت القناة 12 أن واشنطن تحاول إقناع لبنان بالتراجع عن مطالبها الجديد، ونقلت عن مسؤول إسرائيلي لم تذكر اسمه قوله إن إسرائيل غير مستعدة لتقديم المزيد من التنازلات.

أدى تعثر الصفقة إلى تصعيد التوترات بين إسرائيل ولبنان. آخر حرب شاملة بين إسرائيل وحزب الله كانت في عام 2006، على الرغم من وجود عدد من المناوشات المحدودة على الحدود منذ ذلك الحين. ويُعتقد الآن أن الحزب المدعوم من إيران لديه عشرات الآلاف من الصواريخ، بما في ذلك الصواريخ ذات الأنظمة الموجهة بدقة، والتي يمكن أن تصل إلى أي مكان في إسرائيل. ويتوقع المسؤولون العسكريون أن آلاف الصواريخ يمكن أن تضرب مناطق مبنية بشكل يومي في حرب مستقبلية.

* * *

24news: تقرير حول عملية شعفاط: "مهمة حراسة الحواجز لا تناسب المجندين الصغار"

"لا داعي لانتظار التحقيق في الاعتداء للوقوف على حقيقة ضعف أداء القوات المتمركزة عند حاجز شعفاط"

أعرب المراسل العسكري لصحيفة ידיעות أحرونوت يوسي يهوشاع عن تقديره بأن أبرز درس يمكن استخلاصه من التحقيق في نتائج عملية إطلاق النار على حاجز شعفاط الذي تسبب بمقتل الجندي الشاب نوعا لآزار، يتلخص في عدم وجوب تكليف المجندين الصغار غير المدربين على مواجهة أعمال العنف والاعتداءات بحراسة الحواجز التي تفصل بين القدس والتجمعات العربية المحيطة بها. ويتوقف المراسل العسكري عند حقيقة نزول منفذ العملية من السيارة، ثم إطلاقه زخات من الرصاص على بعد أمتار معدودة من المقاتلين دون أن ينجح أي منهم من إطلاق النار وإصابته بشكل مباشر. وأضاف المراسل أنه "لا داعي لانتظار التحقيق في الاعتداء للوقوف على حقيقة ضعف أداء القوات المتمركزة عند حاجز شعفاط، ما يفسر تمكن منفذ العملية عدي التميمي من الهروب من مكان الحادث والاختباء، ويبدو أنه لم يصدق أيضا أن هذا الهجوم الإرهابي سينتهي على هذا النحو في منطقة مليئة بالجنود المسلحين، وافترض هو نفسه أنه سيقتل فور العملية، ولم يكن مستعدا للهروب"، وفق النشر في القناة 7.

ويخلص يوسي يهوشاع إلى ضرورة خصخصة حاجز شعفاط والحواجز الخمسة عشرة الأخرى المحيطة بالقدس، بشكل فوري، وتحويلها إلى مسؤولية سلطة المعابر في وزارة الأمن. وأضاف أن "معبر شعفاط يقع تحت مسؤولية الأمن والشرطة ومهمة حرس الحدود، الذي يشرف على جنود وحدة المعابر. ويشير كافة المسؤولين الضالعين إلى أن الوضع إشكالي من الناحية العملية والقيادية والقيمية".

يهوشاع يندد بتكليف شباب بعمر 18 عاما، في إدراك تام أنهم غير مدربين على التعامل مع الخطر الذي قد يداهمهم خلال ورديتهم في الحواجز التي يخرج منها الفلسطينيون، وتحديدًا منفذو العمليات المسلحة. "هذه

مهمة شرطية ليست مخصصة لمن هم في سن 18 عامًا، ويجب إسنادها لأصحاب الاختصاص وعدم التذرع باعتبارات التكلفة والميزانية." وقال: "الآن يتعين على الحكومة الإسرائيلية اتخاذ قرار أخلاقي ومالي بشأن معابر القدس: من سترسل للوقوف عند هذه الحواجز وكيف ستكافئهم."

* * *

"هآرتس": قلق إسرائيل بعد الهجوم بأوكرانيا: روسيا استخدمت مسيرات إيرانية

ترجمة: بلال ضاهر. موقع عرب 48

ارتفع مستوى القلق في إسرائيل في أعقاب الهجوم الصاروخي الروسي الواسع على مدن أوكرانية، بينها العاصمة كييف، وأسفرت عن 19 قتيلًا ودمار كبير. وسبب ارتفاع القلق الإسرائيلي هو أن روسيا استخدمت في هذا الهجوم طائرات مسيرة إيرانية الصنع من طراز "شاهد 136". "الهجوم الروسي الهائل على أوكرانيا بواسطة وسائل قتالية إيرانية هو حدث مؤسس بالنسبة للجيش الإسرائيلي. وبالإمكان التكهن مما يحدث في أوكرانيا، ماذا سيحدث إذا لم يتم اعتراض الصواريخ الإيرانية في طريقها إلى إسرائيل"، وفقا لتقرير نشره موقع "زمان إسرائيل" الإخباري اليوم، الثلاثاء.

وأعلن الرئيس الأوكراني، فوفوديمير زيلينسكي، أمس، أن روسيا استخدمت في هجومها على المدن الأوكرانية مسيرات انتحارية من طراز "شاهد 136"، الذي طورته الصناعات العسكرية الإيرانية، واستخدمه لأول مرة الحوثيون في اليمن، في السنة الأخيرة. إلا أن إسرائيل تدعي أنه تم استخدام هذا الطراز من الطائرات المسيرة قبل ذلك، وبضمنها أثناء مهاجمة السفينة "ميرسر ستريت" بملكية إسرائيلية غير مباشرة، في تموز/يوليو العام الماضي.

وأشار الموقع الإخباري إلى أن رئيس الحكومة الإسرائيلية، يائير لبيد، الذي ندد بالهجوم الروسي، مساء أمس، تجاهل استخدام الطائرات المسيرة الإيرانية فيه، "رغم أن نشوء المحور الإيراني - الروسي يفترض أن يسهل على إسرائيل أن تكون أكثر حزمًا تجاه روسيا منذ الآن فصاعدًا."

وتعالى القلق الإسرائيلي من الطائرات المسيرة الانتحارية الإيرانية قبل أكثر من سنة. فخلال خطابه في الأمم المتحدة، قال رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق، نفتالي بينيت، إن إيران تزود ميليشيات موالية لها بهذه المسيرات، واعتبر أن "هذا ينشئ وضعًا غير متجانس، تكون فيه تكلفة استخدام الطائرات المسيرة غير مكلفة، لكن تكلفة مواجهتها مكلفة جدًا." ووصف بينيت ذلك بـ"تهديد الطائرات المسيرات"، وأضاف أن "إيران بدأت

بتفعيل وحدات إرهابية فتاكة جديدة، وهي أسراب من طائرات مسيرة مزودة بأسلحة فتاكة وقادرة على شن هجمات في أي مكان وأي وقت. وهم يخططون لتغطية سماء الشرق الأوسط بواسطة هذه القوة الفتاكة". وأشار الموقع الإخباري إلى أن "مشاهدة الأضرار الهائلة التي ألحقتها تلك الطائرات المسيرة في أوكرانيا بإمكانها أن تشكل تمهيدا محزنا لإسرائيل، لوضع تطلق فيه إيران هذه الطائرات المسيرة بكميات كبيرة إلى داخل الأراضي الإسرائيلية."

وفي شباط/فبراير العام 2018، أسقطت مروحية قتالية إسرائيلية من طراز "أباتشي" طائرة مسيرة إيرانية، انطلقت من مطار قرب مدينة تدمر في سورية، ودخلت الأجواء الإسرائيلية. وفي أعقاب ذلك شن الطيران الحربي الإسرائيلي غارة في سورية، وتم إطلاق صواريخ مضادة للطائرات أسفرت عن سقوط طائرة حربية إسرائيلية، بعد خروج الطيارين منها.

وفي شباط/فبراير 2021، اعترضت طائرات حربية إسرائيلية طائرات، وفي شباط/فبراير 2021، اعترضت طائرات حربية أميركية، طائرات مسيرة إيرانية كانت متجهة إلى إسرائيل. وأسقطت الطائرات الأميركية المسيرة الإيرانية في الأجواء العراقية.

ونقل الموقع الإخباري عن مصادر سياسية إسرائيلية رفيعة قولها، في الأسابيع الأخيرة، إن صفقات بيع الأسلحة من إيران لروسيا، "تضع مرآة واضحة أمام الولايات المتحدة والدول الأوروبية الثلاث، بريطانيا وألمانيا وفرنسا، بكل ما يتعلق بالمفاوضات حول احتواء البرنامج النووي الإيراني."

وتدعي إسرائيل في هذا السياق، أن "المسألة بين إيران والمجتمع الدولي لا تنحصر بالبرنامج النووي وإنما بقدرة إيران على استخدام قوى، مثل صواريخ وطائرات مسيرة وغيرها، في أنحاء الشرق الأوسط، والآن في أوروبا الشرقية أيضا."

* * *

تصاعد التوترين الاحتلال الإسرائيلي وروسيا بسبب أوكرانيا

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي 21

يزداد التوتر الإسرائيلي الروسي على خلفية حرب أوكرانيا، حيث وصلت آخر محطاته في الإدانة الإسرائيلية العلنية للقصف الروسي على كييف خلال الساعات الأخيرة، ما دفع الإسرائيليين لتوقع نشوب مواجهة حادة مع الرئيس فلاديمير بوتين. وردت سفارة روسيا في تل أبيب، على إدانة رئيس الوزراء يائير لابيد للمهجوم

الصاروخي على مدن أوكرانيا بأنها هجمات محددة على البنية التحتية العسكرية والاتصالات والطاقة، ردا على تدمير الجسر الموصل إلى شبه جزيرة القرم. ولم تكتف السفارة الروسية بهذه التوضيحات فحسب، بل إنها اتهمت دولة الاحتلال بأنها التزمت الصمت لمدة ثماني سنوات بشأن الهجمات الأوكرانية في دونباس، وأغمضت عينها عن الهجمات القاتلة الأخيرة ضد قافلة للاجئين في إقليم خاركيف، و"عمليات القتل الوحشية للمدنيين" على أيدي من وصفتهم "النازيين الجدد" من كتيبة أزوف في كوبيانسك ومدن أخرى، ومقتل الصحفية الروسية داريا دوجينا، وآخر هجوم على الجسر المؤدي لشبه جزيرة القرم، وأحداث أخرى في منطقة كييف.

ونقل إيتمار أيخنر المراسل السياسي لصحيفة "يديعوت أحرونوت"، عن سفير أوكرانيا في تل أبيب، يفغيني كورنيشوك، أن "لابيد، رغم كونه في نظره، أحد أكبر مؤيدي أوكرانيا، لكن إسرائيل ما زالت تخشى نقل المساعدة العسكرية التي تتوسل أوكرانيا لتلقيها، بسبب التأثير الروسي على ما يحدث في سوريا، وقد تحدثنا مع رئيس الوزراء ووزير الخارجية، لكني لا أعرف ما الذي يجب أن يحدث لإسرائيل لتغيير سياستها". وأضاف في تقريره أن "أكثر من 80 في المئة من الإسرائيليين، وفقا لاستطلاعات السفارة، يدعمون أوكرانيا، لكنهم يفشلون بالحديث عن المساعدات العسكرية بسبب الخوف من القوات الروسية في سوريا، مع أنها سحبت كامل جيشها منها، بما في ذلك أنظمة الدفاع الجوي بسبب الحرب في أوكرانيا، وتركوا هناك عددا محدودا من الجنود الذين يهتمون فقط بالميناء الذي يسيطرون عليه، وهذا كل شيء، لذلك لا يوجد تهديد على إسرائيل من سوريا". وتابع: "لكن السياسيين ما يزالون يستخدمونها ذريعة حتى لا يتخذوا قرارا، وإن إسرائيل بعدم دعمها لأوكرانيا عسكريا، فإنها تتناسى آلاف اليهود الذين يعانون فيها منذ اندلاع الحرب"، على حد قوله.

فيما ظهرت زهافا غالوون زعيمة حزب ميرتس اليساري، الوحيدة التي تحدثت مؤخرا لصالح تقديم مساعدة عسكرية إضافية للأوكرانيين بعد الهجوم الروسي بالصواريخ على كييف ولايفيف، فإنه منذ بداية الحرب، طلبت أوكرانيا من الأمريكيين تجهيزها بالقبة الحديدية، لكن دولة الاحتلال عارضت ذلك خشية من رد الفعل الروسي عليها في سوريا. أما رئيسة حزب "العمل" ميراف ميخائيلي، فقد دعت لزيادة المساعدات لأوكرانيا، لكنها لم تحدد أي منها، بزعم عدم تجاهل العواقب الوخيمة للهجوم الروسي على أهداف مدنية في أوكرانيا، ما يتطلب زيادة المساعدات لها بشكل فوري.

وأصدرت وزارة الخارجية تحذيرا للإسرائيليين الموجودين في أوكرانيا، ودعتهم لمغادرة أراضيها، وبعد الهجوم الروسي الأخير، تقرر أن التحذير سيبقى ساري المفعول، وفي كلتا الحالتين، ستبقى عودة موظفي السفارة الإسرائيلية في كييف خاضعة لتقييم الوضع الأمني، وموافقة الشعبة الأمنية بوزارة الخارجية، التي عقدت مباحثات حول آخر التطورات في الأيام الأخيرة، على حد قول المراسل الإسرائيلي.

موقع زمان إسرائيل: خبير إسرائيلي: هذا دور عبد القدير خان في نووي ليبيا وسوريا

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي 21

فيما تخوض دولة الاحتلال صراعها مع إيران حول مفاعلها النووي، وتبذل جهودا سياسية وعسكرية واستخبارية لعدم دخولها النادي النووي للكبار، فقد كشفت أوساط إسرائيلية أن هناك محاولات سابقة ولاحقة لعدد من دول المنطقة لحيازة هذا السلاح، وكسر احتكارها له، سواء ما كان من مشروع نووي في ليبيا، أو جهود العالم الباكستاني عبد القدير خان، فضلا عن نواة المفاعل النووي في سوريا، وكلها تمت في غفلة من أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، رغم ادعائها المعرفة بكل تطورات المنطقة.

أمير بار شالوم الخبير العسكري يزعم أن "كلمة السرّ في كل هذه المشاريع هو الدكتور عبد القدير خان العالم النووي الباكستاني، الذي تصفه إسرائيل بأنه "بذرة الكارثة"، أينما ذهب حول العالم يجب أن تشتم آثاره، سواء في بلاده أو في ليبيا أو سوريا، صحيح أن آخر مشروعين تم تدميرهما، لكن نشوءهما في مراحلهما المبكرة شكل مصدر إخفاق إسرائيلي يصعب إخفاؤه".

وسلّط في تقرير نشره موقع "زمان إسرائيل" من خلال مقابلة مطولة مع "الضابط أمنون سوفرين، المسؤول السابق في جهاز الموساد أن إسرائيل كادت أن تقترب من أكبر خطأ استخباراتي لها، وتم تنويع ذلك بمحاادثته الحاسمة مع رئيس الوزراء آنذاك إيهود أولمرت بقوله بصورة واضحة إن سوريا ستصبح دولة ذات قدرة نووية في غضون أسابيع قليلة". وأضاف أنه "فيما يتعلق بالنووي الليبي، فقد فهمنا حينها أن هناك نوعاً من البنية التحتية النووية في ليبيا، لكننا كنا بعيدين جداً عن فهم الموقف، ومدى قرب القذافي من الأسلحة النووية، لكننا اكتشفنا لاحقا أن المشروع النووي الليبي كان في مراحل متقدمة جدا، ومن وقف وراءه هو "خان" ذاته، فيما وقفت شركات سويسرية خلف تزويد ليبيا بمواد البناء لمواقع التخصيب بالطرد المركزي من خلال سندات شحن مزيفة، وقد تم إخفاء الموقعين الرئيسيين في مدرسة ومزرعة ريفية".

وزعم أنه "بعد كشف المشروع النووي الليبي بدأ الموساد يبحث في الدول العربية المرشحة للدراسة بجيازة السلاح النووي، فكانت المفاضلة بين ثلاث دول: مصر والسعودية وسوريا، لكننا استبعدنا القاهرة والرياض بسبب اعتمادهما على الولايات المتحدة، وخشيتهما منها، مع بداية وصول معلومات معينة لطرف ثالث حول الأنشطة السورية المتعلقة بأجهزة الطرد المركزي، وبدأنا عبر اثنين من الباحثين المخضرمين وذوي الخبرة بتحليل نوايا سوريا في المجال النووي، وبعد شهر ونصف من العمل، عادا إلي مع استنتاج واضح مفاده أن سوريا لديها برنامج نووي، دون حيازتهما للتفاصيل، ماذا وكيف وأين ومتى، لكن الاستنتاج كان قاطعاً".

وكشف أن "شعبة الاستخبارات العسكرية في الجيش واصلت التحقيق في القضية، حتى وصلتنا معلومات مفادها انخراط كوريا الشمالية بجانب باكستان في المشروع النووي السوري، في إطار مساعدة بيونغ يانغ لإنشاء خطوط إنتاج لصواريخ سكود من سوريا، ثم وصلتنا تقارير غير عادية عن وصول عناصر كورية إلى مشاف سورية يعانون من اضطراب المعدة، ربما بسبب إشعاعات نووية، مما حدا بالموساد لتعقب إبراهيم عثمان، رئيس وكالة الطاقة الذرية السورية، الذي وصل فيينا للاجتماع السنوي لوكالة الطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة". ويؤكد أن "عملاء الموساد اقتحموا غرفته بالفندق، ونسخوا كمبيوتره الشخصي الذي تركه فيها، وأدركنا أن النشاط السوري كان بلاتوجينياً وليس طرداً مركزياً، فبدأنا بتحديد المناطق المشبوهة لبناء المفاعل، حددنا الهيكل في دير الزور كواحد منها، لكننا لم نعرف ما بداخله، رغم أن فيه بعضاً من العلامات المشبوهة، فهو منطقة معزولة قرب نهر الفرات، وأدركنا أن شيئاً ما يتطور هناك، لكننا نفتقر للدليل الذهبي، فيما خبراء الموساد يحللون المواد لساعات طويلة، وهم مندهشون، لأن الصور لا تترك مجالاً للشك، نحن أمام مفاعل نووي جاهز للتشغيل، بما في ذلك نواة وأنظمة تبريد وأنايب مداخل ومخارج مياه".

يمكن استخلاص جملة من الملاحظات من هذا الكشف الإسرائيلي، أولها أن المشروع النووي السوري لم يبدأ مع الأسد الابن، بل مع والده حافظ، ربما بالفعل في منتصف الثمانينيات على أساس أن اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل كان مستقراً، وكثيراً ما ذكر الأسد الأب عبارة "التوازن الاستراتيجي" خلال هذه الفترة، رغم أن إسرائيل فسرت كلامه بأنه يقصد المزيد من تعزيز قدرته العسكرية العادية، حتى تفاجأت بالمشروع النووي.

أما ما يتعلق بالمشروع النووي الليبي، فإن تهديد الولايات المتحدة وبريطانيا للقذافي بمهاجمة منشآته، وخشيته أن يكون مصيره مثل صدام حسين، دفعه للكشف عن المشروع بأكمله، والسماح لمفتشي الأمم المتحدة بتفكيكه، مما أوجد صدمة إسرائيلية كبيرة، وأدركت لاحقاً أن الباكستانيين منخرطون بشدة في ليبيا، وحين بدأوا البحث والتحري، ظهر أمامنا على الفور اسم الدكتور خان، أبو القنبلة النووية الإسلامية في باكستان، بوصفه المسؤول عن المشروع النووي الليبي بشكل عام، وتوزيعه لأجهزة الطرد المركزي والمرافق في جميع أنحاء ليبيا.

* * *